S/PV.7921

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٩٢١**

الأربعاء، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد عليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1709850 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): إن المخاطر في سوريا اليوم جسيمة وهائلة حقا، وذلك ما نعلمه نحن جميعا. وفي ضوء التطورات الأخيرة هذه، فإن أمامنا مسارين لا ثالث لهما: يتمثل أحدهما في المزيد من الأعمال العدائية والمزيد من الدمار والموت بفعل الانقسامات الإقليمية والدولية، بل حتى المزيد من التصعيد والمواجهة. وذلك ما يخشاه جميع السوريين الذين أشاطرهم تلك المخاوف.

ولكن هناك طريق آخر – وهو مناقشة أكثر جدية وتهدئة ووقف إطلاق النار حقيقيين ومساندة السبيل الوحيد للخروج من الكابوس السوري. نحن بحاجة ماسة إلى التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين لدعم عملية التفاوض التي تقودها الأمم المتحدة بشكل ملموس، وهذه هي الفرصة للقيام بذلك بهدف تحقيق صفقة لانتقال سياسي منظم وموثوق ومحدد ولا رجعة فيه، على النحو الوارد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وقبل الأحداث التي وقعت الأسبوع الماضي، كنا قد أحرزنا تقدما متواضعا بل تدريجيا صوب ذلك الهدف. لم تحقق الجولة الخامسة من المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف أي إنجازات – لنتوخى الصراحة – لكنها لم تشهد انهيارا أيضا. ولقد انخرطت الأطراف – انخرطت حقاً – في المناقشة بشأن المسألة لمدة تسعة أيام كاملة، وهو ليس أمرا هينا. كانت المناقشات في معظمها فعالة ودقيقة، وفي اليوم الختامي ذكرت الأطراف لي أنها مستعدة للعودة إلى جنيف لجولة سادسة في أيار/مايو، بناء على دعوتنا.

وناقشت الحكومة والمعارضة في نفس الوقت، في شكل المحادثات غير المباشرة، المجموعات الأربع كافة: وهي مسائل الإدارة ومسائل العملية الدستورية والمسائل الانتخابية ومكافحة الإرهاب والإدارة الأمنية وتدابير بناء الثقة. وتستند هذه المناقشات إلى هدف الانتقال السياسي مع صون – من الواضح أننا لا نريد أن نقوم بأخطاء كتلك التي قمنا بها في الماضي – سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها في إطار بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وبيانات الفريق الدولي لدعم سورية، والقرارات ٢١١٨ (٢٠١٣)، و ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) و ٢٣٣٦ (٢٠١٦). وأعضاء المجلس على دراية بكل هذه القرارات، لأنهم اتخذوها.

غير أن الوفود تفضل التركيز على مسائل مختلفة، ونعم، ما زالت الثغرات شاسعة، ولكن الجميع في جنيف انخرط في المناقشة بشأن جميع المجموعات. وناقشوا أيضا المبادئ العامة المتعلقة بطابع الدولة السورية في المستقبل بعد الفترة الانتقالية. وتظل أفكار الأمم المتحدة تلك نقاطا حية يمكن تعزيزها مع إحراز تقدم في المفاوضات بشأن مضمون كل مجموعة. وفي يوم ما عما قريب، نأمل أن تجتمع كل هذه المناقشات معا في صفقة من أجل إجراء مفاوضات شاملة – مفاوضات حقيقية.

وفي حين أنه من السابق لأوانه في هذه المرحلة كفالة الفهم المشترك، أصبحت بعض النقاط واضحة تماما أو أكثر

وضوحا من ذي قبل، على الأقل بالنسبة لي، وربما بالنسبة للسوريين أيضا. فعلى سبيل المثال، شعرت بتقدير متزايد بأن أساس الانتقال يجب أن يكون متينا قانونا ودستوريا وبأن تكون المسيرة والمقصد واضحي المعالم ومتفق عليهما. وكنت آمل في أن نشرع بمزيد من التفصيل في الأبعاد الدستورية، وهو ما يمكن أن يكفل الأساس الدستوري للمرحلة الانتقالية وكيف يمكن للسوريين في الوضع الانتقالي كتابة دستور جديد والاتفاق عليه. لكن هناك تعمق في العملية، وهذا لا ينبغي الاستهانة به.

ولكن الآن، لنتصارح، هذا التقدم الهش يتعرض بالفعل لخطر شديد. ففي جنيف، طغى على المحادثات احتدام القتال في الميدان واستمرار عدم إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة ودون عوائق. ووجهت نداءات خطية رسمية إلى الدول الضامنة لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في أستانا الاتحاد الروسي وتركيا وإيران. وحثثت جميع أصحاب النفوذ والتأثير على استعادة مصداقية ووقف إطلاق النار والقيام بالمزيد لكفالة أن تتمكن الأمم المتحدة من الوصول إلى ٤,٧ مليون شخص في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة. ونحن على استعداد للقيام بذلك.

كما استمرت عمليات التشريد. فخلال الشهر الماضي، تم إجلاء أكثر من ٦ ٠٠٠ من رجال الإطفاء وأسرهم من حي الوعر إلى إدلب كجزء من الاتفاقات المحلية. كما علمنا بالتطورات الخطيرة بشأن ما يسمى باتفاق البلدات الأربع.

وقد أرسلت أيضا البيانات السياسية الصادرة بعد محادثات جنيف بعض إشارات الإنذار. وأعربت الحكومة عن عزمها على استعادة كامل أراضي سورية بدلاً من التأكيد على وقف لإطلاق النار مع مفاوضات حقيقية. ومن ناحية أخرى أعربت بعض أصوات المعارضة عن تأييدها للعمليات العسكرية، بما في ذلك المعارك التي تقودها الجماعات الإرهابية المحظورة دوليا، أو حتى التشكيك في الحاجة إلى العودة إلى جنيف وإيلاء الأولوية للحلول العسكرية. وحينما اجتمع ممثلون عن ما يزيد عن ٧٠ بلدا ومنظمة دولية في بروكسل في ما يفترض أنه كان اجتماعا هاما بشأن مستقبل سورية لمعالجة الاحتياجات الإنسانية السورية والالتزام بإعادة الإعمار بعد المرحلة الانتقالية، وهو ما تمس الحاجة إليه، شهدنا الأهوال بسبب استخدام الأسلحة الكيميائية على الضحايا السوريين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والنساء والرجال، في خان شيخون.

وهذا الغضب هز ضمير الإنسانية قاطبة. كما أدرك الأشخاص في جميع أنحاء العالم مرة أخرى أن الكارثة السورية ليست مجرد إساءة لقيمنا المشتركة، لكنها يمكن أن تؤثر على حياة المواطنين في أي بلد، ولا سيما في حال استخدام الأسلحة الكيميائية وقبول جرائم الحرب والإرهاب والتشريد الجماعي والحرب التي لا تنتهي كأمور يجب أن نتعايش معها. لا يمكن للسوريين التعايش معها ولا يمكن لنا أن نفعل ذلك، أينما كنا.

وبعد أيام قليلة، استهدفت الولايات المتحدة القاعدة الجوية في الشعيرات بإطلاق ٥٩ صاروخا من طراز توماهوك. لقد قدم وكيل الأمين العام السيد فيلتمان إحاطة إعلامية إلى المجلس عن ذلك التطور البالغ الخطورة يوم الجمعة (انظر S/PV.7919). ومنذ ذلك الحين، شهدنا المزيد من القتال والعنف، مع إدعاءات جديدة باستخدام الذخائر العنقودية في المناطق المأهولة والبراميل المتفجرة والأسلحة المحرقة، بما في ذلك قرب خان شيخون.

لقد أوضح الأمين العام موقفه من ذلك. وأعرب عن جزعه إزاء الهجوم بالأسلحة الكيميائية في خان شيخون، وهو يدعو إلى المساءلة عن هذه الجرائم. وفي أعقاب ضربة الولايات المتحدة، فهو يدرك مخاطر التصعيد ويدعو إلى ضبط النفس. ويدعو إلى العمل على وقف إطلاق النار في البلد والتركيز على الحاجة إلى حل سياسي، وهو أمر أساسي أيضا في مكافحة الإرهاب.

لقد حان الوقت لإمعان التفكير والحاجة إلى الاستراتيجية والتصور والتعاون. على أرض الواقع. أما الذين لا يريدون تسوية سياسية تفاوضية – ونطلق عليهم المفسدين، كما يعلم أعضاء المجلس – فإنهم لا يتورعون عن القيام بأي أمر لتقويض العملية السياسية. يريدون أن نقع في فخهم. ويجب ألا نسمح بحدوث ذلك. وعلينا جميعا أن نقرر أن الوقت قد حان لتتجاوز المحادثات بين الأطراف السورية المناقشات التحضيرية لتدخل في لب الموضوع الحقيقي وفي كافة المجموعات الأربع، من أجل كفالة صفقة انتقالية تفاوضية مجدية.

والأمم المتحدة مستعدة للقيام بدورها. وقد تشاورت مع الأمين العام، وأنا شخصيا ما زالت في منصبي وسأواصل العمل، لا سيما في ضوء حالة الطوارئ الراهنة. وأنا على استعداد لاستئناف المحادثات في أيار/مايو، والأمم المتحدة مستعدة لتقديم منطلق حقيقي وموضوعي للمناقشة والتفاوض فيما بين السوريين. ولكن دعونا نرى تسوية لبعض الأمور، إن استطعنا ذلك.

وبينما نتكلم، يوجد وزير خارجية الولايات المتحدة تيلرسن في موسكو للاجتماع مع الحكومة الروسية. ونرحب بالمشاركة الدبلوماسية المباشرة والرفيعة المستوى في هذه اللحظة الحاسمة بين الولايات المتحدة وروسيا. وقد كنت في موسكو شخصيا قبل الجولة الأخيرة وفي واشنطن أمس. وقد شاركت باسم الأمم المتحدة في اللقاء الثلاثي مع الولايات المتحدة وروسيا أثناء محادثات جنيف. والبلدان قطبا الرئاسة المشتركة للفريق الدولي لدعم سورية بينهما خلافات خطيرة – نعرف ذلك – لكن بينهما مصالح بل ومسؤوليات مشتركة. ويجب أن يجدا سبيلا للعمل معا من أجل تحقيق استقرار الحالة بطريقة مدروسة وواقعية ومتضافرة دعما للعملية السياسية.

والواقع أن المجلس والمنطقة وأعضاء الفريق الدولي لدعم سورية بحاجة إلى توحيد الصفوف خلف عملية وساطة واحدة في جنيف.

ونحن أيضا بحاجة إلى أن يكثف ضامنو وقف إطلاق النار الجهود ويؤدوا دورهم الآن. وتولت بلدان هامة المسؤولية كضامنين. ويجري إخضاع هؤلاء الضامنين لاختبار صارم. وفي الأسبوع القادم، سيجتمع الضامنون في طهران في اجتماع على مستوى العمل قبل عقد اجتماع أعلى مستوى في أستانا من المزمع أن يجري في أوائل أيار/مايو. ونحثهم على العمل صوب تحديد وقف إطلاق النار وتدابير بناء الثقة المرتبطة بوقف إطلاق النار، إلى جانب استمرار الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ويجب على اجتماع أستانا أن يثير ما أُثير في اجتماع جنيف والعكس بالعكس. وهذا هو السبب في أن الأمم المتحدة ستكون في طهران وأستانا، وستقدم الدعم التقني الذي بوسعها لما يمكن أن نعتبره خطوة هامة جدا.

وقد قيلت الجملة التالية مرات عديدة. لقد قلناها معا مرات كثيرة، لكن سأقولها مرة أخرى: لا يمكن أن يكون هناك إلا حل سياسي لهذا لنزاع الدامي. لا يوجد حل عسكري على الرغم مما يحاوله البعض أو يعتقده. وهذا ما أسمع من السوريين من جميع مناحي الحياة. وهذا هو ما قاله لنا الذين شاركوا في غرفة دعم المجتمع المدني التابعة للأمم المتحدة والمجلس الاستشاري للمرأة. هذا هو صوت السوريين. وهذا هو ما اتفق عليه أعضاء المجلس منذ أمد طويل. ولذلك، فلننظر إلى لحظة الأزمة هذه – وهي لحظة أزمة – بوصفها معلما وفرصة، ربما لمستوى جديد من الجدية في البحث عن حل سياسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية، ونحن نقدر كثيرا التزامه وقيادته بشأن هذه المسألة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية

وعلى جهوده الدؤوبة من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع في سورية. ونعرب له عن دعمنا الكامل والمتواصل.

وعلى الرغم من جهوده وجهود مجلس الأمن والمجتمع الدولي، فقد حرم الشعب السوري من حل سياسي لأكثر من ست سنوات. لقد عانى الشعب السوري خلال ست سنوات من همجية تتزايد وتتصاعد بشكل مستمر، ومن فشل وقف إطلاق النار وعواصف كاملة. وقد ظل المجلس طيلة أكثر من ست سنوات، رهينة لدعم روسيا المخزي لنظام الأسد – وهو الدعم الذي يتباهى فيه النظام. وطوال ذلك الوقت، اجتمعنا في هذه القاعة لمناقشة الفظائع تلو الأخرى، آملين أن يكون الأسد قد أفرغ في نهاية المطاف كل ما بجعبته من قسوة، وأن يرى الحاجة إلى إجراء حوار. ولكن في كل مرة، وبلا إخفاق، كان يهبط إلى مستويات دنيا جديدة.

وقد حلل علماء الأسلحة الكيميائية في المملكة المتحدة العينات التي حصل عليها من خان شيخون. وقد جاءت نتائج الاختبار إيجابية بالنسبة لعوامل السارين المؤثرة على الأعصاب أو مواد شبيهة بالسارين. لذا فإن المملكة المتحدة تتشاطر تقييم الولايات المتحدة الذي يرجح بشكل كبير أن يكون النظام مسؤولا عن الهجوم بغاز السارين على خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل. إن هذا الاستخدام المثير للاشمئزاز للأسلحة الكيماوية – وهي الأسلحة التي وافق الأسد على تدميرها عام ٢٠١٣– هو الأحدث على قائمة طويلة من الهجمات البغيضة. وبهذا الهجوم، أوضح أنه ليس ملتزما بوقف إطلاق النار أو بعملية أستانا، مما يدمر مصداقية روسيا. وفيما نحزن على ضحايا الهجوم الكيميائي الذي وقع في خان شيخون، علينا ألا ننسى الـ ١٣,٥ مليون شخص الذين هم، بسبب الأسد، في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية والسلام الذي طال انتظاره. ومن الواضح اليوم، كما كان واضحا منذ مدة، أنه لا يمكن أن يكون هناك مكان للأسد في سورية مستقبلا.

بيد أن هناك طريقة لإنهاء الكابوس الذي لا زال الشعب السوري يعاني منه. إن بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اعتمدناه بالإجماع، يمهدان الطريق نحو السلام في سورية. ولدينا ممثل خاص في شخص ستافان دي ميستورا، مصمم، وهو محق في ذلك، على إبقاء العملية السياسية حية، وبذل الجهد المتجدد بتيسير من الأمم المتحدة. ونحن في موقفنا على استعداد لاتخاذ نهج عملي للمناقشات، ولدينا ملايين كثيرة من السوريين داخل البلد وخارجه يصرخون من أجل تحقيق السلام الذي طال انتظاره. ومع ذلك لا نزال هنا في هذه القاعة مع نظام لا يبدي أي اهتمام بالسلام، ويشجعه دعم روسيا في المجلس على مواصلة إلقاء القنابل واستخدام الأسلحة الكيميائية.

وقد اساءت روسيا مرارا استخدام حق النقض لحماية النظام والدفاع عن استخدام الأسلحة الكيماوية. ما الذي تلقته روسيا مقابل استخدام حق النقض سبع مرات خلال ست سنوات؟ واسمحوا لي أن أقول للجميع. تبين أن مبادرة روسيا لتفكيك الأسلحة الكيميائية السورية عام ٢٠١٣ كانت فوضى. وتحول الاعتزاز الروسي بعملية أستانة إلى الإذلال، وتشوهت مصداقية روسيا وسمعتها في جميع أنحاء العالم بفعل ارتباطها المسموم مع الأسد. وقد اختارت الوقوف إلى جانب مجرم همجي وقاتل بدلا من أقرانها الدوليين. لقد اختارت الجانب الخاطئ من التاريخ. ومع ذلك، لم يفت الأوان كي تغيّر روسيا المسار. ولم يفت الأوان كي تفي روسيا بمسؤولياتها كعضو دائم في مجلس الأمن. ولم يفت الأوان كي تستخدم روسيا في نهاية المطاف نفوذها من أجل إنهاء النزاع.

وهذه الجهود يجب أن تبدأ على نحو مجد بمحاولات ترمي إلى إنهاء استخدام الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة – جهود حقيقية لتحقيق وقف إطلاق النار وكفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. إن روسيا بقيامها بذلك، يمكنها

إيجاد الحيز اللازم لتجديد الدفع فيما يتعلق بالعملية الملموسة التي ستفضي إلى عملية انتقال سياسي إلى حكومة تمثل جميع السوريين. وإذا فعلت ذلك، واختارت هذا المسار، فإننا على استعداد للعمل مع روسيا من أجل الحفاظ على المؤسسات السورية من خلال الانتقال السياسي. ونحن على أهبة الاستعداد لإيجاد سبل التعاون مع روسيا لمواجهة داعش وغيرها من التهديدات الإرهابية الدولية. ونحن على استعداد للتعاون مع روسيا بوصفها شريكا بناء في المجلس. وفي حين أن الأسد لا يقدم لروسيا إلا العار والذل، فإننا نقدم لها شيئا آخر – الفرصة للعمل مرة أخرى مع المجتمع الدولي كعضو موثوق به.

وأخيرا، فقد انتظر الشعب السوري طيلة أكثر من ست سنوات. ولقي مئات الآلاف مصرعهم. وجرى تدمير عدد كبير جدا من المستشفيات والمدارس والمنازل. ويجب على المجتمع الدولي، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن يتكاتف لإنهاء ذلك النزاع العبثي. وهذا هو سبب وقوفنا إلى جانب الولايات المتحدة وقرارها باتخاذ إجراءات عسكرية ضد مطار الشعيرات، الذي شنت منه هجمات الأسبوع الماضي. ونحن نقف جنبا إلى جنب مع حلفائنا من مجموعة الدول السبع وجميع الملتزمين بردع استخدام الأسلحة الكيميائية في المستقبل، وبإحلال السلام في سورية في نهاية المطاف.

السيد أبو العطا (مصر): سيدتي الرئيسة، نتحدث اليوم مجددا عن أزمة راح ضحيتها مئات الآلاف من الضحايا الأبرياء، ونتج عنها تشريد الملايين من الأسر، وساهمت في خلق ملاذ آمن لعشرات الآلاف من المرتزقة والإرهابيين الذين يهدد وجودهم المنطقة والعالم بأسره. إلا أنه رغم تلك الفاجعة الإنسانية والأمنية التي حطت بسورية، ورغم كون الصراع السوري ظل على رأس أولويات الإعلام والسياسة، بل وجدول أعمال هذا المجلس على مدار السنوات الماضية، وبينما نتشدق جميعا بعبارات الإدانة والتعاطف، تظل تلك الكارثة مستمرة بلا هوادة.

بل وتمر السنون فتتعمق الأزمة وتزداد تعقيدا، إلى أن تحول الحل السياسي من هدف نهائي إلى مجرد خطوة أولى نحو مواجهة العواقب الوخيمة التي يعاني، وسيعاني منها السوريون ودول المنطقة لسنوات مقبلة .

يؤسفني أنه على مدار السنوات الماضية، وكلما هيئ لنا أن الحل السياسي قريب، وأن خطوطه العريضة المنطقية للتسوية واضحة في أذهاننا، وبالوثائق الدولية العديدة التي تم التوافق عليها، نجد أنفسنا أمام معضلة جديدة وخلافات واستقطابات إقليمية ودولية، وبدلا من أن يساهم المجتمع الدولي في تقريب وجهات نظر الأطراف السورية نجده يدفع تلك الأطراف إلى التمترس وراء الآمال الزائفة في تحقيق انتصار وهمي وفارغ لن يتحقق، وأنه لن يدفع ثمن اللهاث وراءه سوى الشعب السوري، وقد حذرنا مرارا من خطورة الاستسلام لحالة الاستقطاب في هذا المجلس وخارجه، وكما ذكرت هنا من قبل، فإن الخلافات والتنافس الدولي والإقليمي الذي قد لا يتعلق أحيانا بسورية، أصبح يساوي مزيدا من إزهاق الأرواح البريئة.

إن عدم التدخل لصالح طرف أو آخر في سورية لا يعني تنصلا من المسؤولية، بل عكس من قبلنا، بل إدراك أن تلك الأزمة لن تحسم لصالح طرف واحد، وأن استمرارها لا يعني سوى استمرار معاناة الأبرياء من أشقائنا السوريين، وسنظل نسعى داخل المجلس وخارجه إلى محاولة التوصل إلى أرضية مشتركة تنهي الحرب بالوكالة، التي تعصف بمستقبل الشعب السوري. لذلك، دعوني مجددا أدعو الأقطاب الدولية لا سيما الرئاسة المشتركة لمجموعة الدعم الدولية المعنية بسورية، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، إلى العمل في أسرع وقت ممكن على استعادة التنسيق والتفاهمات فيما بينهم ميدانيا وسياسيا.

وأود التأكيد في هذا الشأن أن هذا التنسيق سيظل يشكل أداة رئيسية يمكن من خلالها احتواء الأدوار التخريبية التي تتنامى وتهدم أفق التسوية، والمخربون الذين يستغلون الفجوة

التي تنجم عن حالة الاستقطاب الدولي لإشعال الأوضاع على الأرض، وإجهاض أي محاولة جادة لإنهاء الأزمة. ودعوني أذكّر الأطراف السياسية السورية بجميع توجهاتها بمسؤولياتها في بدء التفاوض الجاد والموضوعي بنوايا حسنة وبلا شروط مسبقة، بشأن مستقبل بلدها، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، والمبعوث الأممي دي ميستورا. وأدعو تلك الأطراف إلى تنحية المصالح الضيقة جانبا، وإدراك حقيقة أنها وشعبها هي الخاسر الرئيسي من استمرار تلك الأزمة.

كما أذكرها أيضا بأن مصلحة الشعب السوري بل ومصالحها لن تتحقق من خلال الاعتماد على طرف خارجي، أو طرف آخر وخير دليل على ذلك، السنوات الست الماضية، التي لم ينتج عنها سوى التخريب والدمار الذي لحق بشعب له إسهاماته الحضارية الملموسة في العالمين العربي والإسلامي. وليس من قبيل المبالغة أن أؤكد أن توصل الأطراف السورية إلى توافق مبني على المصلحة السورية البحتة، سيكون كفيلا بدفع الجميع إلى دعمه، بل وسيجبر الجميع على احترام الإرادة السورية.

ونظرا لجسامة ما شهدته سورية من جرائم ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، وعدم قدرة المجلس مؤخرا على الاتفاق على الإسراع في بدء التحقيقات الخاصة بحادثة خان شيخون فإنني أؤكد مجددا دعوتنا للإسراع في التحقيق في الحادث للوقوف على ملابساته على أن يتسم هذا التحقيق بالدقة والحياد والاستقلالية اللازمة.

وأود في النهاية أن أتقدم للأمين العام والمبعوث الأممي ستافان دي ميستورا بالشكر على جهودهما لتيسير مفاوضات جنيف، وأؤكد أن مصر ستبذل قصارى جهودها لدعم تلك العملية تأسيسا على مرجعية بيان جنيف وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وجدول الأعمال الذي تم اعتماده.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ارتكب النظام، قبل أسبوع، هجوما آخر بالأسلحة الكيميائية. توفي جراءه ما لا يقل عن ٨٦ شخصا بسبب الاختناق بالقرب من إدلب؛ وأصيب المئات. وتشير الأعراض التي لوحظت، فضلا عن العدد الهائل من الوفيات، إلى استخدام عنصر مسبب للتسمم العصبي، وربما استخدام خليط أساسه السارين. وشكل قرار الولايات المتحدة المتعلق بضرب قاعدة الشعيرات الجوية ردا على خطورة الفعل والتهديد. ووجه إلى النظام السوري، رسالة كان ينبغي أن يسمعها منذ وقت طويل، مفادها أنه قد انتهى وقت إفلاته من العقاب الآن.

واقترحت فرنسا، بالاشتراك مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، مشروع قرار سيطرح للتصويت في مجلس الأمن بعد قليل. يدين نصه البسيط والمتوازن الهجوم الذي وقع في ٤ نيسان/أبريل، ويعيد تأكيد دعم الأمم المتحدة لتحقيق تجريه بعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية، في ملابسات هذا الهجوم وطبيعة المادة المستخدمة. إن الأمر يتعلق بجعل المجلس يلتف حول هدف أساسي يتمثل في حماية النظام الدولي لعدم الانتشار الذي انتهك في سورية، ومكافحة إفلات مرتكبي الهجمات الكيميائية من العقاب.

وبعيدا عن مأساة خان شيخون، تسود سورية كلها مشاهد الدمار والخراب اليوم. ولم يعد وقف الأعمال القتالية، الذي ينص عليه اتفاق ٣٠ كانون الأول/ديسمبر وعملية أستانا، قائما. ولم يتصرف مؤيدو النظام بجدية أبدا لاحترامه. إن الحالة الإنسانية تتدهور يوما بعد يوم. وفي جميع أنحاء البلد، يحكم النظام قبضته على السكان المدنيين برفض منح التراخيص اللازمة لتنفيذ الخطة الشهرية للقوافل الإنسانية. دعونا لا نخدع أنفسنا. إننا نرى هنا سياسة متعمدة للعرقلة والحصار ترمي إلى إجبار المعارضين على الاستسلام والناس على الفرار، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

إن حلفاء النظام السوري مسؤولون عن ممارسة كل الضغوط المناسبة لإجبار النظام على الوفاء أخيرا بالتزاماته.

ويتعين على الاتحاد الروسي، على وجه الخصوص، بوصفه الطرف الضامن لنظام وقف الأعمال العدائية المعلن في كانون الأول/ديسمبر الماضي، تحويل تعهداته إلى عمل ملموس. والمسألة شديدة الإلحاح يجب أن تكون إجبار النظام السوري على أن يحترم أخيرا وقف الأعمال القتالية، وأن يتيح أخيرا إمكانية تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة لجميع المحتاجين.

وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى إجراء مراجعة كاملة لنظام وقف الأعمال العدائية. وعلينا أن نتفادى العيوب التي شابت النسخ السابقة وأن نضع آلية رصد أكثر شمولا وتماسكا وقوة. ودعت فرنسا منذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي، إلى إنشاء آلية لرصد وقف الأعمال القتالية. البعض ينكر ما هو بديهي، ولكن بغض النظر عما يحدث، لم يعد بإمكاننا أن نتصرف كما لو لم يحدث هجوم في ٤ نيسان/أبريل. ولم يعد بوسعنا أن نتصرف كما لو أن هذا السجل من الخراب والفوضى ليس أساسا سجل نظام بشار الأسد. إن الهجوم على خان شيخون ليس سوى تذكير بالحقيقة المشينة التي لم تتوقف فرنسا منذ شهر آب/أغسطس ٢٠١٣ عن تنبيه أعضاء مجلس الأمن إليها.

ويجب أن نتوصل إلى تفاهم اليوم بشأن ما هو بديهي، وهو أن التوصل إلى حل سياسي يؤدي إلى انتقال حقيقي أصبح الآن أكثر إلحاحا وضرورة من أي وقت مضى. وطالما استمر النظام في السلطة من خلال الإرهاب والتدمير، بتواطؤ أنصاره، لن يكون هناك سلام وإعمار في سورية أبدا. إن الملايين من اللاجئين الذين أجبروا على الخروج إلى المنفى، لن يكون لديهم أمل في العودة إلى ديارهم، ولن يتغلبوا أبدا على التهديد الإرهابي الذي يتغذى على أعمال العنف والخراب التي أدت إلى ظهوره وازدهاره في المقام الأول. ولذلك تتجلى الضرورة الملحة، وأولوية الأولويات، في استئناف المفاوضات من أجل التوصل معا إلى حل سياسي.

ولذلك، يتعين علينا جميعا أن نمارس ما يلزم من ضغط على أصحاب المصلحة الرئيسيين حتى يتمكنوا من المشاركة بحسن نية في المفاوضات من دون إبطاء. وتجدد فرنسا، في ذلك الصدد، دعمها الكامل وثقتها في المبعوث الخاص دي ميستورا، الذي يعتبر التزامه مثاليا. ونثني على إعلانه عن استئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة في منتصف أيار/مايو. وتؤيد فرنسا بدء الدورة القادمة للمفاوضات بجدول زمني مسرع بهدف التوصل إلى اتفاق سريع بشأن انتقال سياسي على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب علينا جميعا أن نسمو على الخيارات السياسية والمصالح الوطنية والاعتبارات الأخلاقية، ونضطلع بمسؤولياتنا من أجل دعم هذا الحل. فهذا أمر حتمي يتعلق بأمننا الجماعي. إنه في صميم ولايتنا ومسؤولية يتقاسمها جميع أعضاء مجلس الأمن.

وختاما، فقد أعادت التطورات الأخيرة تنظيم الحالة والقت الضوء على إلحاح الحاجة إلى انتقال سياسي في سورية. ويحدونا الأمل في أن تكون التطورات الأخيرة قد هيأت الظروف لإعادة إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين بغية التوصل إلى حل سياسي. وبالنظر إلى المأساة في سورية، التي ما زالت تهبط في دوامة إلى أعمق هاوية، فإننا أكثر التزاما بواجبنا من أي وقت مضى. كما إننا نواجه فرصة ضخ حياة جديدة وحاسمة في الحل السياسي. فلنعمل على ضمان اغتنام هذه الفرصة. إنها لحظة الحقيقة. فلنتأكد من أننا سنضطلع بمسؤولياتنا في هذه اللحظة التاريخية.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نشكر المبعوث الخاص إلى سورية، دي ميستورا، وكامل فريقه على عملهما الدؤوب وتصميمهما على المضي قدما على الرغم من جميع الصعوبات التي تواجههما. كما يسرنا جدا أن نسمع أنه سيواصل المضي قدما في مواجهة هذه الصعوبات. إننا نثق ثقة تامة في السيد دي ميستورا وفي جهود الأمين العام غوتيريش في مواصلة البحث عن حل سياسي للأزمة في سورية.

فلا السيد دي ميستورا ولا الأمين العام غوتيريش جهة فاعلة رئيسية في هذه المأساة. والمسؤولية الرئيسية في هذه الحالة تقع على السوريين – الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني والزعماء الدينيين. ويتعين عليهم أن يتحملوا المسؤولية عن تحديد مستقبلهم. ولا توجد سوى طريقة واحدة للقيام بذلك – وهي الجلوس والانخراط في مناقشات. لقد ظل السيد دي ميستورا يعمل تحديدا على تلك المهمة، غير أنه ليس بالشخص الذي يمكنه اتخاذ قرارات باسم الشعب السوري. فعليهم أن يصنعوا تلك القرارات بأنفسهم.

وثمة مسؤولية فرعية تقع على دول الطرف الثالث. فينبغي عليها أن تكف عن التدخل في النزاع السوري من أجل تحقيق مصالحها الخاصة. وهناك مسؤولية أخرى لا تقل أهمية تقع على عاتق مجلس الأمن. فيتعين على مجلس الأمن أن يمارس الضغط ويسعى إلى إقناع الأطراف على مواصلة التفاوض. وينبغي أن نستفيد من الزخم الحالي، الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بآخروقف للأعمال القتالية، واستمر بعملية أستانا وآلية وقف إطلاق النار.

إن أحداث الأسبوع الماضي تعزز اقتناعنا بأنه لا توجد إمكانية حل عسكري للنزاع. فلا يمكننا التوصل إلى حل إلا من خلال عملية سياسية بوساطة من الأمم المتحدة ويوافق عليها السوريون. ونود أن نكرر إدانتنا الشديدة للاستمرار في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وينطبق ذلك على هجوم الأسبوع الماضي وغيره. ويلزم إجراء تحقيق نزيه ومستقل لتحديد الجهة المسؤولة عن هذه الجريمة ومحاسبتها. ونكرر نداءنا للحفاظ على الهدوء والامتناع عن اتخاذ أي إجراء انفرادي قد يؤدي إلى تصعيد التوتر. فينبغي التعامل مع النزاع السوري في إطار متعدد الأطراف.

إننا ندرك أن غياب تسوية تفاوضية ليس له سوى ضحية وحيدة: الشعب السوري – أولئك الذين على الطرقات من الرجال والنساء والأطفال والمسنين. فمسؤوليتنا الجماعية هي تجاههم.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستيفان دي ميستورا، على جهوده الدؤوبة في خدمة تحقيق السلام في سورية.

كما أنوه كذلك بروح المسؤولية التي أبدتها الأطراف السورية خلال الجولة الخامسة من المناقشات، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٣١ آذار/مارس.

فحقيقة أن هذه المناقشات قد جرت على النحو المقرر، من دون انقطاع أو تخل تعكس التزام وتصميم المشاركين على إدراك تعقيد بنود موضوعية في جدول الأعمال، مثل الانتقال السياسي والسلامة الإقليمية ومكافحة الإرهاب والتدابير الرامية إلى استعادة الثقة، فضلا عن الحوكمة والأمن والإصلاح الدستوري.

ويعرب الوفد السنغالي عن الأمل في أنه يجب أن تستمر روح التضحية والمثابرة هذه، وهي بالفعل ضرورية، في دفع الأطراف كافة حتى يكون بالإمكان التوصل إلى حل نهائي لأزمة النزاع السوري، التي دامت طويلا. ونكرر أملنا في أن يستمر ويتوطد وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء الأراضي السورية، وبخاصة في إطار الآلية الثلاثية لرصد وقف إطلاق النار في أستانا. إننا نرحب بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الأساسية للآلية: الاتحاد الروسي وتركيا وإيران. ومن المهم أن تترجم هذه الهدنة إلى تحسن مستمر في الحالة الإنسانية على الأرض. ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي لعملية أستانا أن تنهض بالعملية السياسية.

ويرحب وفد بلدي بالمؤتمر بشأن سوريا، الذي عقد في بروكسل في ٤ و ٥ نيسان/أبريل بمبادرة من الاتحاد الأوروبي

وبالتعاون مع الأمم المتحدة، التي سجلت تعهدات بـ ٦ بلايين دولار للمساعدة في معالجة التحديات الرهيبة التي تواجه سورية، حيث تراجع مستوى التنمية، في بحر ست سنوات من النزاع، بمقدار أربعة عقود.

لقد قلنا في مناسبات عديدة إن الأزمة التي تواجهها سورية أزمة متعددة الأبعاد؛ بجوانب سياسية وإنسانية وأمنية، وتتصل بمسألة عدم الانتشار. وفيما يتعلق بالجانب الأمني، فإن مكافحة الإرهاب – لا سيما ضد تنظيم داعش وجبهة النصرة السابقة – أولوية مطلقة بالنسبة لنا ولهذا السبب نكرر التأكيد على الحاجة إلى تنفيذ استراتيجية شاملة تحترم القانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بعدم الانتشار، فإنني أدين بلا تحفظ – كما فعلت في الأسبوع الماضي – استخدام المواد الكيميائية مؤخرا كأسلحة في سورية. وفي السياق نفسه، فإن السنغال تشجع مرة أخرى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من خلال بعثة تقصي الحقائق، على أن تجمع وتدرس، بكل ما يلزم من مهنية، البيانات من جميع المصادر المتاحة بغية تحديد المسؤولية عن الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي شهدناه في خان شيخون. ونأمل أن يجد المجلس نفسه في خضم هذه المسألة الأساسية المتعلقة بالمساءلة، عقب هذا الفعل الخسيس، الذي أثر على العديد من المدنيين – بمن فيهم الأطفال.

إن وفد بلدي، وعلى غرار ما فعله مضطرا هنا قبل خمسة أيام (انظر S/PV.7915)، لا يمكنه المغالاة مهما قال في التأكيد على ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بغية مواجهة التحديات التي أشير إليها مرارا، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، وانتشار الجماعات الإرهابية، وكارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل، وهو الأمر الأكثر خطورة.

والسنغال مقتنعة بأن الحل السياسي التفاوضي، استنادا إلى بيان جنيف (S/2012/522، المرفق)والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، سيمكننا من التوصل إلى حل دائم لهذا النزاع. ولذلك، فإننا نعلق أملا كبيرا على الاجتماع بين وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، السيد تيليرسن، ووزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد لافروف.

وتجدد السنغال مناشداتها لمجلس الأمن والبلدان الأكثر نفوذا، وبخاصة الفريق الدولي لدعم سورية ورئاسته المشتركة، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل مواصلة تقديم الدعم اللازم لجهود المبعوث الخاص للأمين العام، السيد دي ميستورا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم السنغال الكامل لجهود السيد دي ميستورا الحثيثة، لا سيما بعد أن أكد للتو اعتزامه عقد الجولة المقبلة من المحادثات في أيار/مايو.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية، الشاملة، وأثني على جهوده الرامية إلى مواصلة المضي قدما بالعملية السياسية. لقد أثبتت الجولة الأولى من المحادثات فيما بين الأطراف السورية في جنيف استعداد جميع الأطراف للحديث جديا مع كل من الحكومة والجماعات المعارضة، وإجراء المناقشات دون وقفها أو تعليقها. وقد أبلغنا السيد دي ميستورا اليوم بأنه كانت هناك مناقشة بشأن المسائل الموضوعية الرئيسية، مشيرا إلى ضرورة تجاوز المراحل التحضيرية.

وللأسف، فإن الأنباء الإيجابية نسبيا القادمة من جنيف تغطي عليها الأنباء الحزينة القادمة من عين المكان. إن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في الأسبوع الماضي إهانة للإنسانية وانتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن. ويجب على المجلس أن يعيد تأكيد تصميمه على معالجة هذا الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في إدلب. وفي الوقت نفسه، يجب ألا تغيب عن بالنا الحالة الإنسانية ككل. ولئن كنا نعقد جلسة

شهرية بشأن الحالة الإنسانية، فإنه من المهم أن نؤكد على هذا الأمر هنا في سياق العملية السياسية. لقد شعرنا بالصدمة جراء استخدام الأسلحة الكيميائية؛ ولكن صدمنا أيضا لعدة أشهر بالعدد الهائل من الناس المحاصرين، الذي يصل الآن إلى ٠٠٠ ٦٤٤ نسمة وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وموقف اليابان واضح. إننا سنواصل تقديم المساعدة إلى جميع السوريين المحتاجين. وهذا لا يعني مجرد المساهمة بالأموال، وإنما الاضطلاع بالمسؤولية عن ضمان وصول المعونة إلى الناس الذين يحتاجون إليها. ولهذا السبب، يتحول اهتمامنا مرة أخرى إلى التحذيرات المتكررة للأمم المتحدة بأن العوائق البيروقراطية هي العقبات الرئيسية أمام وصول المساعدات الإنسانية. ولقد قمنا مرارا بحث الحكومة السورية، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن هذا عرقلة وصول المساعدات، على تبسيط الإجراءات. واليابان تشعر بخيبة أمل بالغة لأننا، حتى في المناسبات التي استجابت فيها الحكومة السورية، لم نشهد أي تغيير كبير. وسنواصل العمل عن كثب مع الأطراف المعنية الأخرى لتحسين إمكانية وصول المساعدات، ولكننا لن نتمكن من تحقيق النجاح الكامل بدون تعاون الحكومة السورية.

في العام الماضي، كثيرا ما استخدم السيد دي ميستورا التعبير المجازي – كرسي بثلاثة أضلع – لوصف الحالة في سورية. الضلع الأول، العملية السياسية، يبدو ثابتا على نحو أكبر بعد محادثات جنيف الأخيرة، ونؤيد بقوة جهود الأمم المتحدة هناك. الضلع الثاني، وقف إطلاق النار، بدأ يتأرجح بورود أنباء عن اندلاع القتال. وتدعم اليابان جهود الجهات الكفيلة الثلاث لعملية أستانا، وهي آلية وقف إطلاق النار الوحيدة التي تؤدي وظيفتها في الوقت الحاضر. ويشجعنا أيضا أن السيد دي ميستورا يقدم الدعم إلى عملية أستانا. والضلع الثالث، إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، يبدو غير مستقر للغاية. ونحن بحاجة إلى إجراء تحسينات كبيرة بغية توجيه رسالة واضحة إلى الشعب السوري مفادها أنها لم يتم التخلي عنه.

إن الحقائق واضحة. الفريق الدولي لدعم سورية يعمل على الرغم من بعض المواجهات. ووساطة الأمم المتحدة تحرز بعض أوجه التقدم. والهيئات الإنسانية تبذل قصارى جهدها في ظل ظروف صعبة. ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة على استعداد لتنفيذ ولايتيهما. ولكن ماذا عن مجلس الأمن؟ يجب علينا أن نثبت أن هذه المؤسسة جادة أيضا في إيجاد حل لهذه الأزمة. والدليل على ذلك طال انتظاره.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بعقد جلسة اليوم المفتوحة وتشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية.

لقد استمر النزاع السوري لمدة ست سنوات الآن، مما أدى إلى قدر كبير من الخسائر في صفوف المدنيين وتدمير الدولة. وتشعر الصين بعميق التعاطف مع معاناة الشعب السوري وتناشد بقوة جميع الأطراف السورية على المضي في جهودها مع مراعاة مستقبل البلد ورفاه شعبه، وعلى إيجاد حل مناسب للنزاع في أقرب وقت ممكن عن طريق الحوار والتشاور.

وفي الآونة الأخيرة، بذلت الأطراف المعنية جهودا دبلوماسية مشتركة، وأطلقت محادثات أستانا بشأن سورية، وحافظت على الزخم العام فيما يتعلق بوقف إطلاق النار في سورية، وهيأت الظروف لاستئناف محادثات جنيف. وتأمل الصين أن تواصل محادثات أستانا أداء دور هام في الحفاظ على وقف إطلاق النار وتعزيز محادثات جنيف بغية إحراز التقدم.

إن الحل السياسي هو المخرج الوحيد من المأزق السوري. فالوسائل العسكرية لن تحل المشكلة. وفي الجولة الأخيرة من محادثات جنيف، تفاوضت جميع الأطراف السورية على الحوكمة السياسية؛ والمسائل الدستورية، والانتخابات، ومكافحة الإرهاب، والأمن، وتدابير بناء الثقة.

وقد عبّر كل ذلك عن مواقفهم إزاء ملكية العملية والمشاركة فيها، فضلا عن السماح بإحرز تقدم مشجع في العملية السياسية في سوريا.

وفي الحالة الراهنة، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تواصل بذل الجهود الدبلوماسية، والحيلولة دون تدهور الحالة في سوريا، فضلا عن مواصلة دعم الأمم المتحدة بوصفها المنبر الرئيسي لبذل المساعي الحميدة ودعم عمل المبعوث الخاص، السيد دي ميستورا. وينبغي أن يعطي مجلس الأمن الأولوية لمصالح سوريا وشعبها، علاوة على الاضطلاع بدور بنّاء في دفع العملية السياسية السورية. وتناشد الصين جميع الأطراف السورية مواصلة الحفاظ على وقف إطلاق النار والالتزام بمبدأ عملية سورية يملك زمامها ويقودها السوريون أنفسهم، مع العمل تدريجيا على التوصل إلى حل شامل دائم ومقبول لدى كل الأطراف عن طريق الحوار والتفاوض.

وتعدُّ مكافحة الإرهاب مسألة هامة وملحّة في إطار السعي إلى حل للمسألة السورية. وقد شهدت جهود مكافحة الإرهاب في بعض المناطق السورية تعقيدات جديدة مؤخرا. وينبغي أن يكون المجتمع الدولي على درجة عالية من اليقظة إزاء التطورات ذات الصلة، مع تعزيز التنسيق والتعاون وتوحيد المعايير ومكافحة جميع المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن. وترحب الصين بمؤتمر بروكسل الدولي المعني بسوريا الذي عُقد مؤخرا. وتعرب الصين عن عزمها على العمل مع المجتمع الدولي ومواصلة الاضطلاع بدور إيجابي وبنّاء في تعزيز التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية، فضلا عن التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في البلد بغية إيجاد حل شامل عادل ومناسب للمسألة السورية في أقرب وقت ممكن.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أتوجه بخالص الشكر إلى السيد ستافان دي ميستورا على جهوده. ونؤيده والأمين العام تماما. ونؤيد أيضا إيجاد الحل السياسي الذي يعمل لأجله دون كلل ما دام هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

وحين تكلمنا في هذه القاعة في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7919) كنا قد أعربنا في عدة مناسبات عن شعورنا بالغضب إزاء الفظائع التي ارتكبت في خان شيخون بالقرب من إدلب. ولكن علينا ألا ننسى أن الشعب السوري ما زال يعاني من وحشية الحرب بجميع أشكالها. وعلى الرغم من تلك الصور المروعة وتصويرها على ذلك النحو البشع عبر وسائط الإعلام العالمية، وبالرغم من الجهود البطولية التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني فضلا عن المناقشات التي لا نهاية لها في مجلس الأمن على مر السنين، ما تزال تلك الأعمال الوحشية مستمرة بلا هوادة، وقد حان الوقت لإنهاء هذه الحرب.

وأعتقد أننا قد وصلنا إلى لحظة حرجة حقا. ولأجل المضي قدما، تدعو السويد المجلس وعموم الأعضاء الحاضرين في هذه القاعة إلى مضاعفة الجهود المبذولة على ثلاث أو أربع جبهات. أولا، يجب علينا تنشيط العملية السياسية. ثانيا، يجب علينا تعزيز وقف إطلاق النار. وثالثا، يجب علينا تقديم المساعدات الإنسانية كاملة. وأود أن أضيف نقطة رابعة وهي أنه يجب على المجلس أن يتحمل مسؤولياته كاملة.

أولا، نحن نعلم جميعا أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لإنهاء المأساة السورية التي استمرت حتى الآن لما يزيد على ست سنوات. ولا يزال الهدف المشترك يتمثل في عملية سياسية انتقالية متفاوض عليها بما يتسق والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وبالتالي، فإننا نرحب باختتام الجولة الخامسة من المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف. وينبغي استئناف جولة المحادثات المقبلة حالما تسمح الظروف بذلك في منتصف أيار/مايو. ونقدم دعمنا المخلص للمبعوث الخاص للأمين العام وقيادته، بما في ذلك جهوده الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة والمجتمع المدني في العملية السياسية. وإذ نرحب بالتقدم المحرز من خلال المحادثات، إلى جانب مشاركة كلا الطرفين في جميع سلال المواضيع الـ٣ +١، فما زلنا نرى أن من

الضروري أن يبذل كلا الطرفين مزيدا من الجهود. وفي الجولة القادمة، يتعين على وفد الحكومة السورية أن يشارك بجدية وبصورة فعالة وملموسة في جميع تلك السلال. وبالرغم من وفد المعارضة قد شارك بصورة بناءة وعقلانية، فإنه يتعين عليه مواصلة بذل الجهود الرامية إلى الحفاظ على وحدة الأطراف.

ثانيا، لقد شهدنا خلال الأسبوعين الماضيين تصعيدا للقتال، وازداد تهديد وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه من خلال عملية أستانا. وستتعرض العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة للخطر الشديد ما لم يتم وقف إطلاق النار بصورة فعالة على الصعيد الوطني. ولذلك نحث الدول الضامنة لاتفاق وقف إطلاق النار على الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في عملية أستانا، فضلا عن مضاعفة جهودها، بما في ذلك بواسطة آلية للرصد أكثر فعالية. وندعو جميع الجهات الفاعلة الحاضرة هنا اليوم وذات النفوذ على الأطراف إلى المساعدة على وضع حد للانتهاكات والحد من العنف.

ثالثا، إن علينا جميعا بذل مزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز إيصال المساعدات الإنسانية على وجه الاستعجال. وتبيّن قوافل شحنات المعونة خلال الأسبوع الأخير من آذار/مارس أن الوصول إلى المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها أمر ممكن متى ما توفرت الإرادة اللازمة لذلك. وندعو السلطات السورية هنا اليوم إلى تبسيط عملية الموافقة على النحو الذي طلبته الأمم المتحدة. ونحن بحاجة ماسة إلى إحداث تحول منتظم إلى إيصال المساعدات الإنسانية بصورة مستمرة ودون عوائق. وإن قوافل المعونة التابعة للأمم المتحدة على استعداد لمساعدة ٣٠٠ ٠٠٠ شخص بحاجة إلى المساعدة أسبوعيا ويعانون في ظل ظروف مروعة في المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها. ولكن يجب إعطاء الموافقة الإدارية لتلك القوافل لتمكينها من القيام بذلك.

وفيما يتعلق بالهجوم البغيض الذي وقع في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل، فإننا نأسف لعدم تمكّن المجلس من الاتفاق على قرار فعال في ذلك الصدد حتى الآن. ويجب إجراء تحقيق سريع شامل ونزيه لتأكيد استخدام الأسلحة الكيميائية، مع وجوب مساءلة المسؤولين عن ذلك الهجوم المروع. وسنواصل بذل الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

لقد أُرتكبت فظائع وجرائم لا توصف ضد الإنسانية خلال هذا النزاع. ويجب علينا الآن أن نبذل قصارى جهدنا لإنهاء الحرب في سوريا، وإن كان ذلك قد تأخر كثيرا. ونحن متفقون جميعا على ضرورة إيجاد حل سياسي مستدام. ولنعمل بجد إذن لتحقيق ذلك الهدف. فهذه مسؤولية مشتركة تقع على عاتق مجلس الأمن على وجه الخصوص وعلى أقل تقدير.

السيد أوماروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للمبعوث الخاص ستافان دي ميستورا لموافاتنا بأحدث المعلومات ولروح الالتزام والقيادة الحازمة التي أبداها. ونرحب أيضا بزميلنا سفير الجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، السيد بشار الجعفري.

ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات والتوصيات التالية. وفيما يتعلق بحالة الأسلحة الكيميائية، فإن للتطورات التي حدثت في الأسبوع الماضي أثرا مباشرا على المسار السياسي. وعليه، ندعو جميع الأطراف إلى العمل لأجل التوصل إلى حل توفيقي كي يتسنى المضي قدما بالعملية السياسية. ونرحب بالجهود الدبلوماسية المتعددة الأوجه التي يبذلها السيد دي ميستورا. وننوه بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والسيد دي ميستورا لتسوية النزاع السوري، لا سيما تشجيع مشاركة سائر الجماعات المعارضة السورية الرئيسية تقريبا في الجولة الخامسة من محادثات جنيف. ومن شأن ذلك الاتجاه وحده أن يؤدي إلى حل سلمي وإنهاء النزاع في سوريا. ونحن متفائلون بتمكّن المتفاوضين في الجولة الخامسة من محادثات جنيف المعقودة في الفترة من ٢٣ إلى ٣١ آذار/مارس من الانتقال من مناقشة المسائل الشكلية والإجرائية إلى مناقشة الجوانب

الموضوعية والسياسية لمحادثات السلام المقبلة. ونرى أن من شأن التخفيف من حدة الحالة السياسية أن يعزز الأهداف السياسية نفسها.

وما تزال الأزمة في سوريا مستمرة وتؤثر سلبا على المنطقة بأسرها. وعليه ترى كازاخستان أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار باتِّباع نهج إقليمي بمشاركة البلدان المجاورة لمنع حدوث مزيد من التدهور. وفي ذلك الصدد، يدعو بلدي جميع البلدان في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج إلى الانضمام إلى مجموعة الدول الضامنة في بذل قصارى الجهود الممكنة لكفالة تقيد جميع الأطراف بنظام وقف إطلاق النار، فضلا عن دعم الجهات الضامنة.

وتكتسي عملية أستانا أهمية بالغة لتحقيق تدابير بناء الثقة. وندعو جميع الأطراف إلى العمل معا للتوصل إلى تسوية سياسية. ويساور كازاخستان الشعور ببالغ القلق إزاء الوضع المتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ولأجل مستقبل الشعب السوري، تدعو عملية أستانا جميع أعضاء مجلس الأمن إلى التمسك بوحدة صفوفهم مثلما كان عليه الحال عند اتخاذ القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وإبداء روح التضامن ذاته في التوصل إلى تسوية سياسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) المتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

وترحب كازاخستان بإعلان مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الثامن والعشرين، الذي يهدف إلى المساهمة في إيجاد حل سلمي للأزمة السورية وتعترف بالجهود الهائلة التي تبذلها الجامعة. ونحن ممتنون للمملكة الأردنية الهاشمية، وجلالة الملك عبد الله الثاني على وجه الخصوص، لاستضافة ١,٣ مليون لاجئ سوري، وندعو المجتمع الدولي إلى دعم الأردن والبلدان الأخرى التي قبلت اللاجئين السوريين.

وتحث كازاخستان جميع الأطراف على أن تكفل في أقرب وقت ممكن وصو الأمم المتحدة وشركائها على نحو غير مقيد ودون شروط مسبقة، إلى المناطق المحاصرة في سورية. ومن الضروري أن يتسنى وصول المساعدة الإنسانية إلى الناس على الفور إذا أريد لهم تلقي الرعاية الطبية وما يحتاجون إليه للبقاء.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية بشأن نتائج الجولة الأخيرة من المحادثات في جنيف، وأن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن دعمنا الكامل لجهوده الدبلوماسية الدؤوبة والمتفانية للمساعدة على إنهاء الأزمة السورية. ونقدر حكمته وقيادته في تيسير المحادثات بين الأطراف السورية، ونحيط علما بالتقدم المحدود لكن تدريجي الذي أحرز في الجولات الأخيرة، الأمر الذي مكن الأطراف من الجلوس مرة أخرى في نفس الغرفة وبدء الانخراط بشكل جوهري بشأن مجموعة المسائل الأربع فيما يخص أي تسوية ممكنة للأزمة السورية.

من الواضح أننا نجتمع اليوم عقب تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في ٤ نيسان/أبريل، صدمتنا وروعتنا جميعا هنا، بل والعالم أجمع. ويحدونا الأمل في ألا يكون للحادث المزعوم تأثير خطير على المسار السياسي. المسألة الآن هي كيف يمكننا العودة، في حين نفعل ما يجب علينا لكفالة المساءلة، إلى السعي الصادق لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في إحراز تقدم صوب تسوية سلمية وبالتالي إنهاء معاناة الشعب السوري، الذي عانى كثيرا خلال السنوات السبع الماضية. ونعتقد أن وزراء خارجية مجموعة السبعة قد أصابوا في ١١ نيسان/أبريل في بيانهم المشترك من لوكا، إيطاليا، عندما قالوا،

”نحن نعتقد أن هناك فرصة لإنهاء هذه الأزمة المأساوية ونأمل أن يفي جميع الشركاء الرئيسيين بمسؤولياتهم الدولية ويغتنموا هذه الفرصة.“

وكان من المشجع بقدر أكبر أن نسمعهم يقولون إنه لو أن الحالة مواتية والآخرين على استعداد للوفاء بالتزاماتهم، فإن

المجموعة ستكون مستعدة للقيام بدورها عن طريق ”السعي إلى تسوية سياسية والمساهمة في نهاية المطاف في تكاليف تحقيق الاستقرار والتعمير“. وكما قلنا مرارا وتكرارا، فإن حلا سياسيا شاملا وحده من شأنه أن يمكن من تحقيق ذلك الهدف. ولهذا السبب علينا أن ندعم دعما كاملا المحادثات بين الأطراف السورية وجهود المبعوث الخاص دي ميستورا. مرة أخرى في هذا الصدد، فإن رسالة التضامن التي خرجت من مؤتمر بروكسل الرفيع المستوى بشأن دعم سورية والمنطقة جاءت في الواقع في الوقت المناسب، وتمثل عنصرا هاما في تهيئة بيئة داعمة لمحادثات جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة.

لقد حان الوقت للمجلس للقيام بكل ما هو ممكن للتأكد من أن محادثات السلام تحرز تقدما ملموسا. وفي هذا الصدد، من المهم تماما أن يمارس الذين لهم تأثير على الأطراف الضغط اللازم عليها لكي تشارك بجدية وعلى نحو جماعي في المحادثات مع التزام واضح بإنهاء الصراع. لقد أصبح من الواضح جدا أن شيئا لن يمض قدما بدون مشاركة وتعاون القوى الكبرى وبلدان المنطقة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار فإننا، شأن المبعوث الخاص دي ميستورا، نتطلع إلى نتيجة الاجتماع بين وزيري خارجية الولايات المتحدة وروسيا في موسكو اليوم.

نحن نتابع بالطبع التطورات الحاصلة على أرض الواقع، ونشعر بانزعاج بالغ جراء استمرار القتال في كثير من أنحاء سورية. ينبغي ألا يسمح بأن تكون للنهج العسكري اليد العليا. ونعتقد أن دور الجهات الضامنة حاسم الأهمية لإنهاء انتهاكات وقف إطلاق النار وتوطيد عملية أستانا. ويحدونا أمل كبير في أن تكون المحادثات المقبلة في أستانا، التي يتوقع أن تعقد في الشهر القادم، أساسية في هذا الصدد. وبدون التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار فإن آفاق إحراز أي تقدم في المحادثات بين الأطراف السورية سيكون مآلها الفشل.

وأخيرا، فإن ما أدركناه خلال الأشهر الثلاثة الماضية أو قرابة ذلك في المجلس هو أن الآراء بشأن عدد من المسائل الهامة المتعلقة بالأزمة في سورية متقاربة. الجميع يتفق على أنه لا يوجد بديل لحل سياسي. والجميع يتفق أيضا على أنه من الضروري لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في سورية. ونحن جميعا متفقون على أهمية ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق. وعلاوة على ذلك، فإن الجميع يتفق على أن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول تماما، وأنه يجب محاسبة أي طرف، من الدول أو غير الدول، تثبت إدانته بهذه الجرائم. ولذلك، ينبغي لنا أن نستفيد حقا من ما يوحدنا لضمان إحراز تقدم بشأن إيجاد تسوية سياسية دائمة للأزمة السورية وتحقيق الأمل الذي أعرب عنه في لوكا وزراء خارجية مجموعة الدول السبع. نعلم أن قول ذلك أسهل من فعله، ولكن إذا كان هناك الإرادة السياسية اللازمة، فإننا لا نعتقد أنه من الصعب تجاوز حالة الشلل الحالية وتحقيق انفراجة.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. لم تبرح روسيا تتابع عن كثب جولة آذار/مارس من المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف وتحث جميع المشاركين على العمل بصورة بناءة من أجل التوصل إلى قرارات وحلول وسط مقبولة للجميع بشأن تسوية سلمية. وفي ذلك السياق، نحن على اتصال فعال مع السلطات السورية ومع قطاع عريض من المعارضة.

ونؤيد جهود السيد دي ميستورا ونعتقد أنه يمكننا أن نساعد في تعزيزها. ويمكن اعتبار حقيقة أنه حدثت تطورات في عملية جنيف، وأن الأطراف بدأت محادثات متوازية بشأن كل المجموعات الأربع المتفق على مناقشتها في جدول الأعمال وبدأت دراسة المقترحات المفاهيمية لوساطة السيد دي ميستورا الوساطة، إنجازا. نتوقع أن تستمر عملية جنيف باطراد. وينبغي ألا تكون هناك فترات تقوف مطولة. لقد عشنا بالفعل تلك التجربة السلبية في عام ٢٠١٦. وأود أن

أقول للسيد دي ميستورا أنه بدلا من أن ينفض يديه، عليه أن يواصل العمل الصعب مع الوفود السورية، ويشجعها بنشاط على إجراء حوار والبحث عن القواسم المشتركة.

بيد أن بيان السيد رايكروفت، ممثل المملكة المتحدة، أظهر أنه لا يفكر إلا في كيفية جعل مهمة السيد دي ميستورا أكثر صعوبة، ووقف العملية السياسية التي تتطور وجلب المواجهة والخصومة إلى مجلس الأمن. لكن الواقع هو – وكثيرون في الأمم المتحدة يدركونه – أنه يعتريه الخوف.

وقد كانت إمكانية عملنا مع الولايات المتحدة تؤرّقه. فهو يخشى ذلك. وهو يفعل كل ما في وسعه لتقويض هذا التعاون. وهذا هو السبب في أنه ينبغي أن ينظر إلي. وينبغي ألا يشيح ببصره عني. فلماذا يشيح ببصره؟ ولهذا السبب تحديداً لم يذكر أي شيء اليوم عن العملية السياسية. وهو لم يستمع إلى إحاطة السيد دي ميستورا الإعلامية، وذلك كان متعمّداً. وهو يقدّم مطالب مهينة لضامني عملية أستانا. ولكن ما الذي أنجزه هو لتعزيز وقف إطلاق النار؟ إنهم يستقبلون جماعات معارضة في لندن وباريس – جماعات مسلّحة غير شرعية. وكان يخشى فجأة أن تسير الأمور نحو السلام والتسوية السياسية. إنه يخدم مصالح الجماعات المسلّحة، التي قَتَلَ العديدُ منها المسيحيين والأقليات الأخرى في الشرق الأوسط. وهم يرتكبون أعمال الإرهاب في الكنائس في أحد الشعانين. هؤلاء هم الذين يهتم لأمرهم. لقد ضلّ طريقه تماماً في مفاهيمه المناهضة للنظام. فما الذي يعتقد أنه يفعله؟

وهكذا يتبين أن تغيير النظام بالنسبة له هو أهم من مواقف غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لم يكن السيد رايكروفت يتحدث عن البند المدرج في جدول أعمالنا اليوم. فقد أهان سورية وإيران وتركيا ودولاً أخرى. وأود أن أطلب منكم، سيدتي الرئيسة، التأكد من احترام النظام الداخلي لهذه الجلسة، لأن ذلك عملك عند لجوء بعض الأعضاء بصورة غير مسؤولة إلى استخدام العاميّة المهينة. وينبغي ألّا يجرؤ على إهانة روسيا مرة أخرى.

ومع ذلك، فإننا في غاية الامتنان للسيد دي ميستورا على عمله. وفي إطار التحضير للجولة المقبلة، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لضمان أن الحوار بين الأطراف السورية ممثّلٌ تمثيلاً حقيقياً. وينبغي لكل حزب سوري وطني أن يكون قادراً على المشاركة في المفاوضات على قدم المساواة بغية مناقشة كيفية الحفاظ على سورية موحدة ودولة علمانية تعيش جميع الطوائف التاريخية فيها بسلام، كما كان الحال دائماً، والمشاركة في إعادة بناء البلد. وينبغي أن تشمل المعارضة وفداً شاملاً وموحداً لأعضائه موقف مشترك يأخذ في الاعتبار آراء الفصائل الرئيسية. ولا مجال للغطرسة هنا. وينبغي التفكير في مستقبل سورية لا في الاعتزاز والغطرسة. وهذا هو جوهر الوثيقة المفاهيمية للسيد رايكروفت. ينبغي له أن يفكر في مستقبل دولته هو، لا التدخل في شؤون هؤلاء الناس. دعهم يكملون حوارهم بهدوء. وينبغي للسيد رايكروفت ألا يتدخل في شؤون السيد دي ميستورا.

وسعياً إلى صيغة لحلّ سياسي – وأعرف أن هذا هو موقف السيد دي ميستورا – لا يمكننا أن نسمح بأي انقطاع في عمل مؤسسات الدولة، ولا سيما المؤسسات الأمنية، التي تتحمل العبء الرئيسي في مكافحة التهديدات الإرهابية. وإذا نظرنا إلى البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وفي أفريقيا وفي مناطق أخرى، فمن الواضح أنه لا يمكننا إيجاد مؤسسات الدولة حتى على الورق – والسيد رايكروفت يريد تدمير ما بقي منها في سورية، أحد أهم البلدان في المنطقة.

ونصرّ على المناقشات التي تعقد بدون أي شروط مسبقة. إننا ندرك أن ذلك هو موقفه. وعلى خلفية الجهود السياسية، فمن الواضح أنه من غير المقبول لخصوم الحكومة في دمشق أن يحاولوا كسب مزايا عسكرية. وينبغي أن نذكر أنه قبل بدء

جولة مفاوضات آذار/مارس، حاولت المعارضة التقدّم على مختلف الجبهات، بما في ذلك بالقرب من العاصمة السورية. ونأمل إدانة هؤلاء المتهورين وعدم تكرار هذه الأعمال الطائشة.

هذه مسؤولية السيد رايكروفت عندما يصرّح بالدعم لعملية أستانا. إنه يقول شيئاً في مجلس الأمن ولكنه يعتقد شيئاً آخر، ثم في الواقع يقوم بشيء ثالث. وأود أن أطلب منه القيام بدوره في العمل. ها هما لندن وباريس تعملان مع جماعات المعارضة. وينبغي له أن يدعوهما وأن يقول لهما أن تدعما عملية أستانا. وينبغي أن يقول لهم ألا يفكروا حتى مجرّد تفكير في إطلاق النار على السفارة الروسية في دمشق. ولكنه لن يوافق حتى على تقديم تصريح عادي يدين الهجوم على السفارة الروسية في دمشق، زملائه في العمل الدبلوماسي.

وفي حالةٍ تصاعدت فيها التوترات بسبب الهجوم بالقذائف الذي شنته الولايات المتحدة، ازدادت أهمية الجهود السياسية لا غير. ومن الواضح أن الأعمال الاستفزازية مثل حادث خان شيخون لن تعمل إلا على تقوية مواقف أولئك الذين يؤيدون الحل العسكري. ونحن بحاجة إلى تحديد الوقائع وإجراء تحقيقات شاملة. وقد كنت متفاجئاً، بل مندهشاً، لسماعي أن خبراء فرنسيين قد توصلوا إلى استنتاج بأن دمشق هي المسؤولة. لم يزر أحد مسرح الجريمة بعد. فكيف عرفوا؟

مصير البلد ينبغي أن يحدده السوريون أنفسهم، ولا أحد غيرهم. وهذا نهائي. وإننا إلى جانب الجهتين الضامنتين الأخريين تركيا وإيران – وأود هنا أن أشكر بحرارة رئيس كازاخستان على قيادته – مستعدون لمواصلة العمل بشأن برنامج أستانا. وما برحت روسيا مسؤولة عن تناول التزاماتها بشأن تعزيز وقف إطلاق النار. ولكن ينبغي أن يقوم السيد رايكروفت أيضاً بدوره في العمل مع جماعات المعارضة. ولا يمكن لأستانا أن تكون علاجاً لكل شيء في حالة يعمل فيها الآخرون على تقويضها.

وقد أُحرز تقدم كبير في مجال الهدنات المحلية، التي جعلت من الممكن تخفيف حدة التوتر وتطبيع حياة الناس من وجهة نظر إنسانية. وقد تكلم كثيرون اليوم عن إمكانية الوصول إلى المناطق المحاصرة، وهذه مسألة ينبغي حلها. ولكن فلنكن منصفين. لماذا لا تُقدّمُ الأغذية إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة؟ ما الأمر، هل هم نوع مختلف من الناس؟ فلنكن صادقين. إننا نعرف الحالة. هناك حاجة إلى دعم من العواصم التي لا توفر في الوقت الراهن سوى انتقاداتٍ جوفاء. إن عملية أستانا لها قيمة فريدة وخاصة. وهي تهدف إلى طرق عملية لإنهاء العنف، والأهم أنها تمثل شكلاً من أشكال الدعم المباشر لعملية جنيف التي يقودها السيد دي ميستورا. ونعلم أنه هو والأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يقدرون تقديراً كبيراً عملية أستانا.

ونود أيضاً أن نوجه انتباه المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى التلوث الكبير للأراضي السورية الكبيرة بالألغام والذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة. ونحن نبلغ المجلس بانتظام عن الأنشطة الهامة التي يضطلع بها الخبراء الروس للتعامل مع هذه المشكلة.

ندعو إلى تشكيل ائتلاف دولي لإزالة الألغام من سورية. والابتزاز لدرجة أن إزالة الألغام ستبدأ بمجرد تغيير النظام أمر غير مقبول ونفاق.

والدوائر المتخصصة في الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور هام في ذلك الصدد. وبالطبع العنصر الإنساني هام للغاية في ذلك الصدد. فالناس يحتاجون إلى الشعور بالأمان، عندما يعودون إلى ديارهم ونشاطهم الاقتصادي، وأنه لن يتم تفجير أولادهم وأن المدنيين لن يعانوا. وفي نفس الوقت، يجب إزالة الألغام من موقع التراث العالمي في تدمر. هذه هي أنواع المسائل التي يجب أن نعمل بشأنها. نحن بحاجة إلى مناقشة المشاكل المتصلة بالهجرة – لا تغيير النظام بل إزالة الألغام

وتسوية النزاع. سيعود الناس إلى ديارهم من تلقاء أنفسهم؛ ليسوا بحاجة إلى إجبارهم على القيام بأي شيء. هذه هي أنواع المسائل التي يجب تناولها. نحن بحاجة إلى العمل معا على تحسين الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها الناس.

وبدلا من ذلك، تعقد المحافل الدولية والإقليمية التي يتعهد فيها بالمليارات الوهمية من دون حتى وجود ممثلي سورية. كيف يتعلق ذلك بالبيانات التي يدلى بها هنا في مجلس الأمن بأن تقرير مصير الشعب السوري بأيديه؟ والكثير منا يفكر بجدية في مستقبل سورية بعد الصراع وعودة المشردين داخليا واللاجئين. وسيكون ذلك أهم تصدي لأنشطة الإرهابيين.

ولكن استبعاد دمشق وممثلي الجمهورية العربية السورية من هذه العملية هو أمر غير مقبول وغير مهني وغير أخلاقي ومتغطرس. إن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد لاستعادة السلام في سورية وتخفيف حدة التوترات في الشرق الأوسط عبر سورية وتحسين الحياة السياسية في ذلك البلد. هذا هو الطريق نحو إعادة الحالة إلى طبيعتها في العديد من بلدان الشرق الأوسط. لدينا فرصة لتقديم سورية كنموذج للتعاون نحو التسوية، لكن المشاريع الجغرافية السياسية المدمرة لن تسهم في ذلك. ولن نتغاضى عنها في مجلس الأمن.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية وخاصة على قيادته في دفع العملية السياسية في ظل ظروف صعبة للغاية.

بعد ست سنوات، لا يزال العنف والتدمير يعصفان بسورية ويتسببان في معاناة هائلة للشعب السوري. وبمرور الوقت أصبحت الهجمات ضد المدنيين أكثر همجية ودناءة، إن كان هذا ممكناً، كما أظهر استخدام الأسلحة الكيميائية المروع في الضربة الجوية في خان شيخون الأسبوع الماضي. وبالنظر إلى الظروف الخطيرة الحالية، تقوم حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى حل سياسي يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري ويحيي وقف الأعمال العدائية المتعثر ويعمل على توطيد العملية السياسية ويمكن أن ينهي هذه الأزمة المأساوية. ونتحمل جميعا مسؤولية جماعية عن ذلك.

وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر المناقشات الحسنة التوقيت التي جرت أمس في الاجتماع الوزاري لمجموعة الدول السبع ومن ثم في اجتماع مجموعة الدول السبع الموسع ليضم بعض الجهات الإقليمية الرئيسية، كما ذكرنا السفير أليمو عن حق. ونقلت كافة البلدان في كلتا المناسبتين، اللتين عقدهما الوزير ألفانو، رسالة دعم قوية للعملية السياسية، ولا سيما مفاوضات جنيف بين الأطراف السورية والجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا.

ولذلك، فإننا جميعا بحاجة إلى الالتزام بالسعي الدبلوماسي، لا العسكري، لدعم محادثات جنيف ودفع العملية السياسية بالإسراع بتنفيذ جميع الخطوات التي وافق عليها المجلس في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وإذ تتجه المفاوضات إلى جوهر المسائل، لا يمكن توقع أية انفراجة كبيرة سريعة، ولكننا نشيد بالمبعوث الخاص على إبقاء الأطراف منخرطة في العملية وملتزمة بمناقشة سبل المضي قدما، وفقا لجدول الأعمال المحدد وتمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويجب على الأطراف الآن مضاعفة جهودها لتناول المسائل الموضوعية المدرجة على جدول الأعمال بالتفصيل. وما فتئنا نشجع الهيئة العليا للمفاوضات على اعتماد موقف واقعي ومرن خلال المفاوضات. ويجب على البلدان التي تتمتع بنفوذ على دمشق ممارسة الضغوط الآن على النظام للدخول جديا في المفاوضات وتجنب أساليب المماطلة.

لقد أسهمت عملية أستانا إسهاما هاما في إحياء وقف الأعمال العدائية. بيد أن الحالة على أرض الواقع قد تدهورت مرة أخرى، مما يعرض الهدنة لضغوط كبيرة. ويجب السعي

لوقف الأعمال العدائية على نحو فعال باعتباره مسألة ذات أولوية. إن النظام السوري لم يتخل عن عزمه على تحقيق مكاسب عسكرية على الأرض، ولا تزال كافة الأطراف تنتهك وقف إطلاق النار. ويمنع وصول المساعدات الإنسانية في المناطق المحاصرة، ولا سيما من قبل النظام. يجب على جميع الأطراف السماح بوصول المساعدات الإنسانية السريع والآمن والمستدام ودون عوائق إلى السكان المحتاجين في جميع أنحاء سورية.

ومن الأهمية بمكان أن تمارس الدول الضامنة لعملية أستانا، وبصفة أعم أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين، نفوذها في ذلك الصدد. والتقدم المحرز في أستانا في تنفيذ وقف إطلاق النار، ووصول المساعدة الإنسانية، وتدابير بناء الثقة يفيد بطبيعة الحال عملية جنيف بتهيئة بيئة تفضي إلى المحادثات السياسية.

وختاما أود أن أشدد على أن إحراز التقدم على المسار السياسي هو أيضا أساسي لضمان تحسين وزيادة فعالية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، والجهود الرامية إلى إنهاء تغذية الفكر المتطرف العنيف والتطرف والإرهاب يجب أن تشمل جهودا جادة وحقيقية من أجل عملية للانتقال السلمي والمصالحة. ونعتقد أن الانتقال السياسي الحقيقي وحده سيقضي على الإرهاب في سورية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أشكركم على عقد هذه الجلسة في القاعة المفتوحة.

وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص دي ميستورا على جهوده المتفانية ونهجه الدؤوب حيث بات من الصعب سبر غور الحالة السياسية المعقدة في سورية.

من الواضح أننا الآن عند نقطة متدهورة فيما يتعلق بالحالة السياسية السورية. وبعد آخر جولتين من المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف، أعتقد أنه من الإنصاف القول بأننا، للأسف، لم نشهد التقدم المنشود فيما يتعلق بالمجموعات الأربع. سواء فيما يتعلق بالانتقال السياسي أو الدستور أو الانتخابات أو مكافحة الإرهاب، ليس هناك الكثير مما يدعو التفاؤل. إلا أن الإنجاز الوحيد حتى الآن هو أننا تمكنا من دفع وفدين إلى جنيف. لماذا؟ الجواب واضح. إنه انعدام الإرادة السياسية، ولا سيما من النظام السوري، للتفاوض بنية خالصة بشأن المسائل الأساسية. إن توقف العملية السياسية قد يطلق عددا كبيرا من السيناريوهات البديلة التي لا يرغب فيها أحد.

من الطبيعي أن تكون لكل جهة فاعلة في سورية قائمة رغبات، لكن دمشق وحلفاءها عليهم فهم أن نهج – أسلوبي وإلا فلا – وأسلوب ”النصر النهائي“ – لن يسفر عن شيء سوى إطالة أمد الأزمة وتغذية المتطرفين. على دمشق أن تفهم شيئا آخر – لقد أوضح المجتمع الدولي تماما أن الحل السياسي هو المخرج الوحيد من المستنقع السوري، وأن وصفة هذا الحل ما فتئت موجودة.

إن أي تقدم على المسار السياسي لن يكون قابلا للاستمرار بدون التقيد الواضح بنص وروح بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبالانتقال السياسي الشفاف والمحدد بدقة، وبتوجيهات الأمم المتحدة.

ونعتقد أن لدى روسيا جميع الوسائل المتاحة للتأثير على دمشق والميليشيات المتحالفة معها لإعادة النظر في نهجها العسكري، والشروع في دعم العملية السياسية والمصالحة الوطنية، وأخيرا الدخول في المفاوضات. ولسبب ما، لم يسبق قط استخدام ذلك التأثير من أجل تحقيق غايات طيبة. وما زلت مقتنعا بأنه ما لم يتم ممارسة ضغط شديد على دمشق، وإنشاء آلية للمساءلة في سورية، فإننا لن نشهد أي تقدم على المسار السياسي. إن الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي تم شنه في ٤ نيسان/أبريل لتذكرة قائمة بذلك.

ونحن نشعر بالإحباط لعدم وجود نتائج ملموسة لعملية أستانا ولاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التفاوض عليه في إطارها. ومن الدروس المستفادة من تلك التجربة المريرة أن انتشار المنابر التفاوضية لا يؤتي ثماره بالضرورة. لقد كانت محاولة جيدة، لكنها لم تنجح. وقد آن الأوان لتركيز جميع الجهود على عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة وكفالة نجاحها. ولذلك، فإننا نتطلع إلى استئناف المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف، كما يؤمل، في الشهر المقبل. وسوف يكون الوقت قد حان فعلا لكي تظهر دمشق وحلفاؤها تغييرا في العقلية وفي النوايا والمواقف.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة.

أولا، اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إنه في الحالة الراهنة، أعتقد أن هناك اتفاقا تاما بين جميع أعضاء مجلس الأمن بوجوب أن ندعم جهود السيد دي ميستورا وفريقه فيما يتعلق بهذه المسألة الحساسة، وكذلك عمل الأمين العام. ونظرا لهذا السيناريو القاتم، قد يكون هناك بصيص أمل في نهاية هذا النفق المظلم للحرب الطويلة التي تدمر البلد الشقيق سورية.

لقد تم عقد ثلاثة اجتماعات خلال عملية أستانا، وكان هناك اتفاق بالإجماع في مجلس الأمن بشأن القرارات التي تجسدت في أطول وقف لإطلاق النار خلال النزاع نتيجة جهود روسيا وتركيا وإيران وكازاخستان. وقد تمت بالفعل الجولة الخامسة من محادثات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة عن طريق المبعوث الخاص في جنيف بشأن المجموعات الأربع التي ذكرها السيد دي ميستورا، بما في ذلك مسائل الحوكمة، ومسائل العملية الدستورية والمسائل الانتخابية ومكافحة الإرهاب، من بين أمور أخرى. وتعرب بوليفيا عن أشد التأييد لعمل السيد دي ميستورا ولعمليتي جنيف وكازاخستان، وهما عمليتان تكمل كل منهما الأخرى.

وثمة مجال آخر للتقارب – وآمل ألا يكون هذا مجرد كلام – وهو أننا قلنا جميعا إن الخيار الوحيد لحل النزاع هو من خلال عملية سياسية. ولذلك، فإننا ندعو إلى العمل المشترك بين الأطراف المعنية لكفالة المضي قدما في عملية السلام من أجل الشعب السوري وبواسطته على أساس حوار صريح وشامل وبناء. ونحث الأطراف المعنية بالأزمة على التخلي نهائيا عن أي عمل استفزازي، وكما قال الأمين العام، كفالة عدم وجود نوايا تصعيدية أخرى في الأزمة. ويجب أن تتواصل محادثات السلام دون تأخير ويجب أن تمضي على نحو يعزز ويوطد ولايات القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وهذا مثال واضح على أنه بمقدورنا أن نتخذ إجراءات منسقة وبالإجماع معا.

وكما قلنا، نعتقد أن أي نوع من الإجراءات الانفرادية لن يؤدي إلا إلى تقويض عملية الحوار وعرقلة سبل بناء السلام في سورية على حساب الملايين من الأرواح في ذلك البلد. ونقدر الجهود التي بذلتها حكومة سورية وشعبها السوري في مكافحة الإرهاب. وندين بقوة جميع الأعمال الإرهابية بوصفها أعمالاً إجرامية لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها، أينما ارتكبت وأياً كان مرتكبوها. ونؤكد مجددا على الحاجة إلى التأكد من أن جميع الدول تكافح الإرهاب وفقا لميثاق الأمم المتحدة والالتزامات ذات الصلة، وتماشيا مع القانون الدولي.

ومرة أخرى، تدعو بوليفيا المجلس إلى كفالة أن ندافع عن تعددية الأطراف تماشيا مع الميثاق. ويجب أن أقول إن عكس تعددية الأطراف هو أحادية الجانب. ولا تؤدي الأعمال الانفرادية إلا إلى تقويض عملية الحوار التي يجري المضي بها قدما من جانب السيد دي ميستورا والأمين العام. وعلى نفس المنوال، فإنها تُخل بالنتائج. وتطالب بوليفيا بإجراء تحقيق مستقل ومحايد وشامل وحاسم في الهجوم البغيض بالأسلحة الكيميائية. وبطبيعة الحال، نحن لا نفهم المنطق وراء تسلسل الإدانة عقب الهجوم، قبل إجراء التحقيق. إنني لا أفهم

حقا المنطق وراء هذا الموقف إلا إذا كان المقصود هو جلب نوع من الضغط على محادثات موسكو الجارية بين روسيا والولايات المتحدة.

ولا أفهم النوايا وراء تقديم مشروع قرار سيُستخدم حق النقض ضده، كما نعلم بالفعل. لقد تكلمنا بشأن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وهو القرار الذي اعتمده المجلس بالإجماع، ونعتقد أن المجتمع الدولي يدعو أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ إلى البقاء موحَدين، والعمل معا من أجل تحقيق السلام. من المستفيد من الحرب؟ من الذي يستفيد من حقيقة أن مجلس الأمن لا يعمل بصوت واحد؟ والجواب هو، أولا وقبل كل شيء، الإرهابيون. وأفهم أن لدينا عدوا مشتركا اسمه داعش، وجبهة النصرة، وتنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام. هؤلاء هم عدونا المشترك، والمجتمع الدولي يطالب بأن يتصرف مجلس الأمن مجتمعا وبانسجام، وبالإجماع، لمكافحة هذا الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين.

ومَن المستفيد أيضا من فشل تقدم عمليات السلام، ومِن فشل مجلس الأمن في العمل يداً واحدة؟ والإجابة هي المجمع العسكري الصناعي وأولئك الذين يستفيدون اقتصاديا من الحرب. إنهم يتلقون أفضل الضمانات الاقتصادية التي تنجم عن الحرب السورية وغيرها من الحروب. لقد قرأت افتتاحية في صحيفة نيويورك تايمز لتشارلز بلو، كتب فيها أن الحرب هي أيضا تجارة مربحة جدا يتمتع بفوائدها العديد من الناس.

ويحدونا الأمل في أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته، ليس بموجب ميثاق الأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضا وفقا لمبادئ الإنسانية، وأن يعمل يداً واحدة لتحرير البشرية من كابوس الحرب وتجنب المأزق الذي سيكون من الصعب الخروج منه، كما علمتنا دروس التاريخ .

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية المفيدة والوافية اليوم. ونقدر التزامه في هذه العملية بالمضي قدما.

وفي الأسبوع الماضي، روّع بشار الأسد مجددا شعبه بأحد أفظع الأسلحة. والهجوم الفتاك الذي شنه الأسد هزّ كيان كل منا من الأعماق. وأظهر للعالم مرة أخرى أن الأسد ليس شريكا في السلام.

وأظهر ما يحدث عندما يقرر حلفاء الأسد، الاتحاد الروسي وإيران وحزب الله، تقديم دعمهم لنظام همجي بدلا من الانضمام إلى العالم لوقفه.

وعندما أسقطت طائرات الأسد قنابل كيميائية، فإن نظامه قد انتهك قرارا صادرا عن هذا المجلس واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسخر الأسد من كل تأكيد قدمه لنا الروس بأنه لا توجد أسلحة كيميائية في سورية. لقد اضطرت الولايات المتحدة إلى التحرك. ولن نسمح بأن يمر استخدام الأسلحة الكيميائية مرور الكرام. ولن نطوي الصفحة. إننا نراقب إجراءات النظام بعناية.

إن زملائي الروس يعزلون أنفسهم عن المجتمع الدولي في كل مرة تلقي فيها إحدى طائرات الأسد قنبلة متفجرة أخرى على المدنيين، وفي كل مرة يحاول الأسد تجويع جماعة أخرى حتى الموت. إن الناس، ليس في الغرب فحسب، ولكن أيضا في جميع أنحاء الشرق الأوسط والعالم، ينتقدون وحشية الأسد. لقد حان الوقت كي يتوقف الاتحاد الروسي عن التغطية على جرائم الأسد. وقد حان الوقت للدفع بجدية في اتجاه تحقيق السلام وعدم الاستمرار في أن يكون جزءا من المشكلة.

إن الطريق إلى السلام طويل. ولن نتوصل إلى حل سياسي بين عشية وضحاها، ولكن يمكننا أن نبدأ بالعمل معا من أجل تهدئة النزاع. وبالنسبة للاتحاد الروسي، تبدأ الجدية في تحقيق السلام من خلال الوفاء بالتزامه بإخراج الأسلحة

الكيميائية من سورية. ونحث الاتحاد الروسي على استخدام نفوذه لجعل الأسد يفي فعلا بالتزاماته الدولية. ويعني ذلك السماح للمحققين المكلفين بالفعل من خلال الآليات القائمة، بإمكانية الوصول الكامل إلى القواعد التي شن النظام من خلالها هجماته بالأسلحة الكيميائية، وإمكانية الوصول إلى أي شخص قد يكون متورطا فيها.

يتحدث الاتحاد الروسي عن التزامه بالحل السياسي. ويجب أن يلتزم بمحادثات جنيف. وقد حان الوقت الآن لكي يظهر الاتحاد الروسي للعالم ما إذا كان يريد حقا أن يكون جزءا من العملية السياسية. ونحن بحاجة إلى أن نرى وقف إطلاق نار حقيقي على الأرض. كما أننا بحاجة إلى رؤية عملية سياسية ذات مصداقية يمكن من خلالها للسوريين تحديد مستقبلهم. ونحن بحاجة إلى أن نرى الاتحاد الروسي يقف مع العالم المتحضر ضد حكومة الأسد التي ترعب شعبها بوحشية. والولايات المتحدة مستعدة للقيام بدورها. ويتعين على الاتحاد الروسي أيضا القيام بدوره.

إن الجدية في السلام تعني أيضا بأنه يتعين علينا أن نكون صادقين بشأن دور إيران في سورية. فإيران هي شريك الرئيس الأسد في جرائم النظام المروعة. حيث يساعد جنرالات الأسد مستشارون إيرانيون يهمسون في آذانهم أو يوجهون لهم أوامر. ويقف بجانب جنود الأسد ميليشيات حزب الله، مع أسلحة من إيران، والقوة لإسقاط الجيش السوري. إن إيران تصب الزيت على لهيب هذه الحرب في سورية لكي تتمكن من توسيع نفوذها.

وينبغي للمجلس توجيه الانتباه إلى الأعمال الوحشية التي ترتكبها إيران في سورية. وعلينا أن نطالب جماعيا بأن تتوقف إيران عن ذلك. وعلينا أن نضمن عدم تمكن إيران من استخدام سورية كقاعدة لترهيب الشعب السوري والمنطقة بأكملها. ويتعين على المجلس أن يكون جادا بشأن تحقيق السلام في سورية أيضا. وشهرا بعد شهر، نكرر نفس النقاط في هذه القاعة. ونقول جميعا إنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع، ولكننا ننظر إلى ما يحدث فعلا على أرض الواقع. وتتوقف أهمية المجلس على اتخاذ إجراءات لإدانة المسؤولين عن العنف ومحاسبتهم على تحدي مطالب المجلس. وينبغي للمجلس ألا يقتصر على القول بأنه يؤيد التوصل إلى حل سياسي، وإنما أيضا أن يضغط بنشاط على الأطراف لإثبات ذلك. وهذا يعني اتخاذ قرارات تجسد ما نعنيه، أي قرارات نحن جميعا على استعداد لدعمها.

لذلك، فإن ما سيحدث بعد ذلك في سورية سيتوقف على ما تختاره جميع الأطراف. ومن جانبنا، ستواصل الولايات المتحدة استخدام النفوذ التي لديها على كل الأطراف، من أجل الدفع في اتجاه تحقيق السلام. وسوف نشجع حلفاءنا على استخدام نفوذهم على جماعات المعارضة أيضا. ولن نؤيد عملية تعطي الغطاء للأسد لكي يستغل الوقت وقواته لذبح الشعب السوري، وكما صرحنا الأسبوع الماضي، فإننا لن نقبل استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية. وهناك إجراءات لنظام الأسد لن نتسامح معها.

وتعتقد الولايات المتحدة اعتقادا راسخا أن العملية السياسية يمكن أن تحقق نتائج رغم الصعاب. ولا نزال ملتزمين بعملية جنيف. ونحن مستعدون لتسخير نفوذنا ومواردنا لدعم الدبلوماسية. ونحن مستعدون للمساعدة على إنهاء هذا النزاع. ولكن التزامنا ليس كافيا. حيث إن الولايات المتحدة تبحث عن شركاء جادين في استخدام نفوذهم على نظام الأسد وهزيمة تنظيم داعش. ويتعين على كل بلد أن يقوم بدوره. ويجب علينا جميعا أن نلتزم ليس بالكلمات فقط ولكن أيضا بالأفعال، لتحقيق نفس الهدف، المتمثل في إحلال السلام في سورية.

أستأنف الآن مهامي كرئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية، الذي نطلب منه مراعاة الوقت.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدتي الرئيسة، أرجو أن يتسع صدرك لما سأقوله بصفتك رئيسة لمجلس الأمن لهذا الشهر، وقد استمعت بكل عناية واهتمام إلى ما قاله كل الزملاء ومن واجبي ومن حقي كدولة وعضو مؤسس لهذه المنظمة الدولية أن أنقل للسادة الزملاء وجهة نظر حكومتي.

قبل ١٤ عاما بالضبط وهو تاريخ غزو العراق، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣، قبل ذلك بأيام كنت جالسا مكان سعادة سفير إيطاليا، مع وزير خارجية بلدي آنذاك وحضرت الجلسة التي تحدث خلالها وزير خارجية بلدك الأسبق كولين باول عن أسلحة دمار شامل في العراق، وكنت حاضرا في هذه القاعة، والجميع يتذكر ما قاله رؤساء لجان التحقيق والتفتيش عما يسمى بأسلحة الدمار الشامل في العراق، رالف إكيوس وباتلر، وسكوت وهانزبليكس وغيرهم، من أنه لم يكن هناك أسلحة دمار شامل في العراق، وأن هذه الاتهامات كانت ذريعة لغزو العراق واحتلاله، والأنكى من ذلك أنكم تتذكرون جميعا ربما بعضكم على الأقل أن هذا المجلس الكريم قد قرر في نهاية العام ٢٠٠٨، عندما أنهى ملف التحقيق في ما يسمى أسلحة الدمار الشامل العراقية دفن أرشيف اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، التي تلتها، دفن هذا الأرشيف في صناديق فولاذية لا يملك مفاتيحها إلا الأمين العام، على ألا تفتح تلك الصناديق إلا بعد ٦٠ عاما، تخيلوا حجم الفضائح الموجودة في أرشيف هاتين اللجنتين. ويبدو أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يدفعها للبحث عن دور جديد يتمثل في هذا الخطاب المتطرف غير العقلاني، في هذا المجلس بما يذكرنا بالدور الإجرامي لرئيس الحكومة البريطانية الأسبق توني بلير، في غزو العراق قبل ١٤ عاما، بعد فبركة خرافة أسلحة الدمار الشامل العراقية. ودفع الفيل الأمريكي إلى تكسير الخزف الحضاري العراقي الغني، بهمجية لا يزال الشعب العراقي يدفع ثمنها حتى هذا اليوم.

يأتي بياني هذا بعد غياب لأكثر من ثلاثة أشهر نتيجة انخراطي كرئيس لوفد الجمهورية العربية السورية في جولات مكوكية من المحادثات السورية – السورية، في كل من أستانا وجنيف، بهدف إطلاق حوار جاد يؤدي إلى التوصل إلى حل سياسي يقوده السوريون أنفسهم، بدون أي تدخل خارجي، وبما يشمل توحيد جهود مكافحة الإرهاب.

وكنا نعتقد منذ أسبوع فقط أننا قادمون إلى هذه الجلسة لمشاركتكم ما تم إنجازه مؤخرا في أستانا وجنيف، وإعطاء الدفع والدعم اللازمين للسيد المبعوث الخاص دي ميستورا وكذلك للأطراف الجادة في السعي للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في بلدي سورية ولتنسيق الجهود في مكافحة الإرهاب.

وفي خضم هذا التفاؤل، أبت الإدارة الأمريكية إلا أن تسعى لتكرار المسرحية الدامية التي مارستها في هذا المجلس بالذات ضد العراق قبل ١٤ عاما، والتي تحمل عنوان ”كذبة أسلحة الدمار الشامل العراقية“. فها هي الإدارة الأمريكية اليوم تدفع بالحرب الإرهابية المفروضة على بلدي، سورية، نحو مستويات خطيرة غير مسبوقة، وذلك من خلال الانتقال من العدوان بالوكالة عبر الجماعات الإرهابية المسلحة، التي تشغلها منذ سنوات، إلى العدوان بالأصالة عبر العمل العسكري المباشر ضد بلدي.

لقد دأبت الولايات المتحدة التي تدير الإرهاب في بلدي، سورية، مع حلفائها وعملائها في المنطقة، على تقديم كافة أشكال الدعم للمجموعات الإرهابية كي ترتكب أفظع الجرائم بحق المدنيين والبنى التحتية في سورية التي تندرج في إطارها ممارسات ما يسمى بالتحالف الدولي الذي أثبتت الأحداث أنه لم يفعل شيئا سوى تدمير البنى التحتية وقصف

المدنيين، بل وتقديم الغطاء الجوي لجبهة النصرة وداعش والمجموعات الإرهابية المرتبطة بهما، كما حصل عندما تم قصف موقع الجيش السوري في جبل الثردة بدير الزور في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

إن تقديم الدعم العسكري المباشر والغطاء الجوي للمجموعات الإرهابية المسلحة لم يقتصر فقط على ما يسمى بالتحالف الدولي، بل كانت إسرائيل سباقة له في نيل شرف دعم الإرهاب، حين عملت منذ انطلاق أنشطة المجموعات الإرهابية في منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل، وعلى رأسها تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، إلى تقديم كافة أشكال الدعم لهذه المجموعات، بما فيها الإسعاف والرعاية الطبية لجرحاها من الإرهابيين وذلك على نفقة النظام القطري كما تعرفون، وتأمين الغطاء الجوي من خلال شن الغارات على مواقع الجيش السوري كلما تقدم في معاركه ضد هذه الجماعات الإرهابية. أما ما زاد الطين بلة، فقد كان تقديم الدعم الإسرائيلي لتنظيم داعش الإرهابي مباشرة من خلال الغارات التي شنتها الطائرات الإسرائيلية في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧ على مواقع للجيش السوري في تدمر، وذلك بهدف دعم تحركات التنظيم الإرهابي في تلك المدينة.

ثم تكرر نفس المشهد فجر يوم الجمعة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، حين شعرت الإدارة الأمريكية وحلفاؤها أن المجموعات الإرهابية التي سلحتها ودربتها ومولتها قد بدأت تتقهقر تحت وطأة الضربات الموجعة من قبل جيشنا السوري وحلفائنا فارتكبت عدوانها المبيت والسافر على قاعدة الشعيرات الجوية بذريعة استخدام الأسلحة الكيميائية في خان شيخون التي يسيطر عليها أساسا تنظيم جبهة النصرة الإرهابي. ولم تكتف بهذا العدوان بل سبقته بوقاحة سياسية تمثلت باستغلال آليات الشرعية الدولية في مجلس الأمن من خلال تقديم مشاريع قرارات استفزازية تنحو نحو تحميل الحكومة السورية مسؤولية الاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية وإبعاد الشبهات عن المجرم الحقيقي من الإرهابيين والدول الداعمة لهم.

لقد تم التخطيط لهذا العدوان الخطير بعناية منذ عدة أشهر في الغرف السرية لأجهزة استخبارات تل أبيب والرياض والدوحة وأنقرة وعمان وواشنطن ولندن وباريس، وهي العواصم التي عملت، على مدار السنوات الماضية، على تزويد أدواتها الإرهابية في الداخل السوري، وعلى رأسها تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، بالمواد الكيميائية السامة لاستخدامها واتهام الحكومة السورية بها، كما حصل في خان العسل في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي الغوطة الشرقية في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣، وفي تلمنس في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ وفي سرمين في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥ وفي قميناس في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥. لن أطيل عليكم الآن في إنعاش ذاكرة المجلس بأكثر من ٩٠ رسالة وجهناها لكم منذ بداية الأزمة وحتى اليوم حول حيازة الجماعات الإرهابية لمواد كيميائية سامة بغرض استخدامها ضد المدنيين من أجل اتهام الحكومة السورية بارتكاب هذه الفظائع لشيطنتها في عيون الدول الأعضاء في مجلس الأمن وفي عيون الرأي العام العالمي ومن ثم تبرير التدخل في شؤونها الداخلية، وبعض هذه الرسائل تناول تهريب السارين من ليبيا عبر تركيا على متن طائرة مدنية، من شخص سوري مجرم اسمه هيثم القصار، وتم إيصال لترين من السارين القادم من ليبيا عبر تركيا إلى الجماعات الإرهابية في سورية. أعطيناكم الأسماء والتواريخ والأحداث وطريق السير الذي حمل هذه المادة الإرهابية من ليبيا إلى سورية.

أشير هنا إلى تصريحات وزير الخارجية الفرنسي الأسبق رولان دوما في حزيران/يونيه ٢٠١٣ الذي كشف النقاب فيها عن اطلاعه، خلال زيارة له إلى لندن، على وجود مؤامرة على سورية لتدميرها وعزل حكومتها بسبب مواقفها المعارضة

لإسرائيل. سنتان قبل بدأ الأزمة في سورية. تم إطلاع رولان دوما في لندن على خطة لتدمير سورية قبل بدء الأزمة في سورية بعامين اثنين.

كما أشير إلى التقرير الذي نشرته صحيفة الديلي ميل البريطانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ثم سحبته حينها من التداول على موقعها الإلكتروني. تضمن التقرير عرضا لرسائل إلكترونية متبادلة بين مسؤولين كبار في شركة برتام ديفنس البريطانية، وفيه تم عرض مخطط وافقت عليه واشنطن آنذاك مضمونه أن قطر – وبالتعاون مع تركيا – ستمول قوات المتمردين في سورية لاستخدام الأسلحة الكيميائية. حينها ما كان على الرئيس الأمريكي السابق إلى أن يخلق ما أسماه خطا أحمرا بأنه لن يتسامح مع استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، من أجل تبرير أي عدوان عسكري عليها، ولكنه لحسن الحظ، تراجع في اللحظات الأخيرة حين تخلى عنه أقرب حلفائه الأوربيين نتيجة ضغط الرأي العام ورفضه أي تدخل لبلاده في سورية.

كما أثبتت الوثائق التي سربها موقع ويكيليكس أن البيت الأبيض أعطى الضوء الأخضر لهجوم بالأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية في ضواحي دمشق، بحيث يكون من الممكن إلقاء اللوم على الحكومة السورية وهو الأمر الذي سيحفز بدوره العمل العسكري الدولي ضد بلدي، سورية.

أما اليوم، فإن الإدارة الأمريكية الجديدة، التي كنا نتفاءل بوصولها إلى واشنطن، والتي تزعم أن مكافحة الإرهاب أولوية لها، لم تجد مع حلفائها ذريعة إلا أن تستعين من جديد بخدعة الخط الأحمر وبفبركة حادثة استخدام المواد الكيميائية السامة في خان شيخون، من أجل شن العدوان على سورية وإفشال المحادثات في أستانا وجنيف – يا سيد دي مستورا – ولإنقاذ الجماعات الإرهابية المسلحة من مأزقها ومساعدة جماعات المعارضة المرتبطة بها في الهروب من استحقاقات التسوية السياسية ومكافحة الإرهاب. لماذا؟ لأننا استطعنا، في جنيف، أن نضيف سلة مكافحة الإرهاب إلى جدول أعمالنا. لم يرق هذا الأمر لأعداء المسار السياسي. وإلا كيف يمكن لأي تفكير عاقل ومنطق سليم أن يقبل الكذب والتضليل واتهام بلدي، سورية، باستخدام سلاح كيميائي لا تملكه أساسا، حسب بيان البعثة المشتركة للتخلص من الأسلحة الكيميائية في سورية في حزيران/يونيه ٢٠١٤، أمام هذا المجلس بالذات! السيدة سيغريد كاغ قالت لكم في ذلك التاريخ أنه لم يبق سلاح كيميائي في سورية. والأنكى من ذلك والمفارقة العجيبة هي أن من دمر السلاح الكيميائي، آنذاك، هو السفن الأمريكية في البحر المتوسط.

هذا في الوقت الذي يحقق فيه الجيش السوري وحلفاؤه انتصارات ساحقة على الإرهاب، وفي الوقت الذي تتحقق فيه مصالحات وطنية على امتداد المدن والمناطق في سورية، وفي الوقت الذي أنجزت فيه اجتماعات أستانا خطوات هامة لجهة التأكيد – كما قال السيد دي مستورا – على سيادة ووحدة أراضي سورية. بما يعني ضبط الحدود مع الدول المجاورة، وخاصة تركيا والأردن، ومنع تدفّق الإرهابيين، ووقف الأعمال العدائية، وفصل الجماعات المسلّحة عن تنظيمي النصرة وداعش، وتوحيد الجهود في الحرب على الإرهاب. هذه هي نتائج أستانا. لو طبّقت هذه النتائج لانتهت الأزمة السورية خلال ٢٤ ساعة.

وفي الوقت الذي بدأت فيه اجتماعات جنيف بالسعي الجاد نحو بلورة رؤية سياسية وخارطة طريق للتسوية في سورية، وفي الوقت الذي تشهد فيه بلادي انفتاحاً دبلوماسياً وزيارات من وفود برلمانية، بما فيها وفود غربية، باتت تتحدّث إلى الرأي العام العالمي عن حقيقة ما يجري في سورية، وتدعو إلى دعم الحكومة السورية في الحرب على الإرهاب. إنني أترك هذا السؤال عهدة وأمانة لدى كل من لا يزال يحتكم إلى العقل والمنطق والقانون في هذا المجلس في تفسير هذا الجنون الأعمى وهذه الشهية المتوحشة نحو إحراق بلادي سورية والمنطقة

وإدخال العلاقات الدولية في مرحلة جديدة من الصراعات والحروب التي لن ينتصر فيها إلا الإرهاب وعقيدة التطرف والكراهية ومنطق القوة العسكرية وشريعة الغاب.

إن حكومة بلادي، وفي مواجهة هذا التزوير والتضليل لتبرير العدوان العسكري، قد وجّهت البارحة لكم ولأعضاء المجلس من خلالكم رسالة نشير فيها إلى دعوة الحكومة السورية مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي لإيفاد بعثة فنية إلى كل من خان شيخون وقاعدة الشعيرات الجوية لاستجلاء حقيقة ما حدث. وهذا يعني أننا نريد نحن كحكومة سورية أن نعرف من الذي استخدم الغاز الكيماوي في بلادي. يجب أن نقول جميعاً: لا ثم لا ثم لا للحرب التي يروج لها تجار الحروب وأعداء القانون على أنها خيار عادي، ”business as usual“، وهم جاثمون في الدفء والأمان مع امتيازاتهم وأرباحهم وغرورهم.

لقد قدّمت حكومة بلادي خلال الجولة الأخيرة في جنيف أوراقاً عديدة للمبعوث الخاص السيد دي مستورا، كان أولها ورقة مبادئ عامة للحل السياسي في سورية تتعلق بإيجاد أرضية منطقية وطبيعية للبدء بمناقشة كافة القضايا والتي كانت جزءاً أساسياً من النقاش حول السلال الأربع، بالإضافة إلى أوراق أخرى من ضمنها ورقة تتعلق بمكافحة الإرهاب، وقد تم خلال الأيام التسعة مناقشة كافة بنود جدول الأعمال المتفق عليها، ولكن وبكل أسف لم يكن هناك في المقابل شريك جاد يسعى فعلاً لمكافحة الإرهاب والتوصل إلى حلّ سياسي، ناهيكم عن وجود معارضات وليس معارضة سورية.

إن بلادي تستنكر مساعي كل من الإدارة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لإفشال جهود المبعوث الخاص وعرقلة المحادثات في أستانا وجنيف، وهي المحادثات التي انخرطت الحكومة السورية فيها بكل جدية وصبر وإحساس بالمسؤولية لأن شعبنا يحمّلنا مسؤولية تاريخية في الدفاع عن البلاد ووقف سفك الدماء. إن العدوان الأمريكي لن يثني الحكومة السورية وحلفاءها عن الاستمرار في مكافحة الإرهاب، ولا عن المشاركة الفعالة في الجولات المقبلة لمحادثات أستانا وجنيف، وفي مناقشة جدول الأعمال المتفق عليه، والانخراط بشكل فعال في مواضيع الحكم والدستور والانتخابات ومكافحة الإرهاب بشكل متوازٍ، كما لن نألو جهداً لمساندة كل جهد صادق يهدف إلى الوصول إلى حل سياسي يقرر فيه السوريون أنفسهم وحدهم مستقبلهم وخياراتهم، بما يضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

ختاماً، سيدتي الرئيسة، إنني أستغرب ما تحدّث عنه زميلي مندوب فرنسا عن عزمه والدول الأخرى الثلاث، أو الـ P3، تقديم مشروع قرار اليوم وطرحه على التصويت بخفة دبلوماسية مخجلة، لأن هكذا خطوة استفزازية تأتي قبل التحقيق الدولي النزيه من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولذلك فإن تقديم مشروع قرار هو سوء استخدام فظ لآليات مجلس الأمن، يذكّرنا بسوء استخدام آليات مجلس الأمن من قبل بريطانيا وأمريكا ضد العراق قبل ١٤ عاماً بالضبط، في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.